بـــنـــك الـــشـــام ش.م.م.س.ع

البيـانات الـمـالـيـة الـمـوحـدة

31 كـانــون الأول 2019

Association of Syrian Certified Accountants

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي بنك الشام شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة.

في اعتقادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق

الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب تقديرنا المهني، الأهمية البالغة عند تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وتكوين رأينا في البيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمور الهامة في التدقيق	كيف تمت معالجة الأمر من خلال التدقيق
الخسائر الائتمانية المتوقعة والتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية"	
قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩، وذلك استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم ١ لعام ٢٠١٨. تم استخدام السماحية الواردة في نص المعيار، حيث طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ بأثر رجعي بدون إعادة عرض البيانات المقارنة. حسب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠، يتم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية للمجموعة (الأرصدة لدى المصارف المركزية، إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية، ذمم	تكونت عملية التدقيق من سلسلة من الإجراءات والاختبارات، منها: - تكوين فهم شامل حول عملية التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ وإجراءات التطبيق، - تكزين فهم شامل حول السياسات المحاسبية والأدوات والنماذج المستخدمة من قبل المجموعة لغرض احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، - تحديد نظم الرقابة الداخلية المطبقة لدى

البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية/ داخل وخارج الميزانية).

يعتبر مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأمور الهامة في التدقيق نظراً لتعقيد عملية تقدير المخاطر الائتمانية والحاجة لاستخدام نماذج إحصائية، حيث يختلف التعرض باختلاف أوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الزمن. يتطلب تقدير المخاطر الائتمانية المتوقعة استخدام التقديرات، حيث يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر (إيضاح ٢ ، إيضاح ٣، إيضاح ٤، إيضاح ٥، إيضاح ٦، إيضاح ١٦، إيضاح ٣٦، إيضاح ٤٠، إيضاح ٤٤).

المجموعة ذات العلاقة بموضوع الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإجراء اختبارات على هذه النظم لتقييم مدى فعاليتها،

- تقييم مدى ملاءمة أحكام وتقديرات الإدارة المطبقة لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم مدى صحة مدخلات المعلومات المستخدمة ضمن نماذج احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم دقة عمليات احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم ملاءمة الإفصاحات الخاصة بمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أصدر رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٩.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٩، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية المدققة وتقرير المدقق حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

لا يغطي رأينا في البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بخصوصها.

وفيما يتصل بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي، وهي المسؤولة عن تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لتمكينها من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن لدى الإدارة نية في تصفية المجموعة أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن لديها خيار واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بمفردها أو بمجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك نقوم بما يلي:

- ❖ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وتوفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
- ❖ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذو الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- ❖ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومنطقية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- ❖ التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، وفيما إذا وجد شك جوهري متعلق بأحداث وظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة بالاستناد لأدلة التدقيق التم تم الحصول عليها. في حال تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجنا مبني على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- ❖ تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعبر عن العمليات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- ❖ الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة، لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها، ونظل مسؤولين فقط عن رأينا.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت عملية التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ويؤكد على تواصلنا معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية إن لزم الأمر.

من بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بوصف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أوالأنظمة الإفصاح العلني عن أي منها، أو عندما نرى، في حالات نادرة جداً، أن الأمر يجب أن لا يتم الإفصاح عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية لذلك يتوقع أن تزيد على المنافع الإيجابية المتحققة للمصلحة العامة من هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المجموعة مع تعليمات وأنظمة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية الموحدة.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

محمد الموسى المكسور
دمشق – الجمهورية العربية السورية
١٢ أيار ٢٠٢٠

المحاسب القانوني
محمد الموسى المكسور
٢٦٢٦ / ٢٠٠٩

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2019

الموجودات	إيضاح	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	3	**57,391,278,327**	51,101,530,575
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	4	**34,064,455,093**	37,090,791,587
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	5	**11,408,384,361**	6,945,000,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية ـ بالصافي	6	**65,900,728,653**	47,981,064,955
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	7	**164,343,393**	134,933,805
استثمارات عقارية	8	**2,276,500,000**	2,380,850,000
موجودات ثابتة	9	**10,391,860,898**	6,627,130,010
موجودات غير ملموسة	10	**43,138,048**	6,933,540
موجودات ضريبية مؤجلة	17	**1,107,879**	1,338,589
موجودات أخرى	11	**862,960,263**	2,276,009,080
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	**2,263,455,530**	2,163,455,530
مجموع الموجودات		**184,768,212,445**	156,709,037,671
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة وحقوق الأقلية وحقوق المُلكية			
المطلوبات			
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	13	**46,251,810,234**	28,222,042,495
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	14	**49,454,399,523**	53,967,068,395
تأمينات نقدية	15	**10,573,360,661**	5,245,066,197
مخصصات متنوعة	16	**486,385,550**	290,319,608
مخصص ضريبة الدخل	17	**622,078,494**	313,010,014
مطلوبات أخرى	18	**5,034,949,750**	4,769,750,985
مجموع المطلوبات		**112,422,984,212**	92,807,257,694
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	19	**43,186,923,046**	38,707,773,250
احتياطي مخاطر الاستثمار	20	**274,186,895**	210,829,472
احتياطي معدل الأرباح	25	**270,614,341**	126,624,831
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		**43,731,724,282**	39,045,227,553
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		**156,154,708,494**	131,852,485,247
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	**6,000,000,000**	5,250,000,000
احتياطي عام مخاطر التمويل	22	**-**	33,051,351
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	23	**2,521,481,216**	2,175,411,384
احتياطي قانوني	24	**825,184,691**	430,618,546
احتياطي خاص	24	**825,184,691**	430,618,546
احتياطي معدل الأرباح	25	**1,290,334,070**	1,017,254,859
الأرباح المدورة غير المحققة		**14,708,920,881**	14,708,920,881
الأرباح المدورة المحققة		**2,439,531,297**	807,850,250
مجموع حقوق مساهمي البنك		**28,610,636,846**	24,853,725,817
الحقوق غير المسيطرة	26	**2,867,105**	2,826,607
مجموع حقوق الملكية		**28,613,503,951**	24,856,552,424
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية		**184,768,212,445**	156,709,037,671

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	*إيضاح*	
4,607,373,963	**6,170,226,752**	**27**	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
359,658,992	**258,339,930**	**28**	إيرادات من مصارف ومؤسسات المالية
-	**-**	**29**	المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
4,967,032,955	**6,428,566,682**		**إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة**
(587,683,264)	**(418,913,462)**		احتياطي معدل الأرباح
4,379,349,691	**6,009,653,220**		**إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح**
(1,222,679,438)	**(1,530,264,283)**		**حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مع الاحتياطي**
(39,826,666)	**(63,458,161)**	**20**	احتياطي مخاطر الاستثمار
(1,182,852,772)	**(1,466,806,122)**	**30**	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
3,156,670,253	**4,479,388,937**	**31**	**حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال**
960,769,756	**1,962,897,180**	**32**	صافي إيرادات خدمات مصرفية
142,504,595	**600,887,451**		أرباح فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
317,989,935	**28,044,604**	**33**	إيرادات أخرى
4,577,934,539	**7,071,218,172**		**إجمالي الدخل الخاص بالبنك**
(1,154,764,879)	**(1,436,413,522)**	**34**	نفقات الموظفين
(180,843,939)	**(222,074,727)**	**9-10**	استهلاكات وإطفاءات
(2,210,189,255)	**(1,346,298,127)**	**35**	مصاريف إدارية وعمومية
185,000,000	**(70,727,544)**	**36**	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(50,000,000)	**(50,000,000)**	**16**	مخصصات متنوعة
(3,410,798,073)	**(3,125,513,920)**		**إجمالي المصروفات**
1,167,136,466	**3,945,704,252**		**الربح قبل الضريبة**
(308,694,767)	**(767,625,317)**	**17**	مصروف ضريبة الدخل
858,441,699	**3,178,078,935**		**صافي الربح**
			ويعود إلى
858,395,033	**3,178,038,437**		مساهمي البنك
46,666	**40,498**		الحقوق غير المسيطرة
858,441,699	**3,178,078,935**		
14.31	**52.97**	**37**	**حصة السهم من ربح السنة**

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

	إيضاح	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة		**3,945,704,252**	1,167,136,466
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات		**222,074,727**	180,843,939
عائد حسابات الاستثمار المطلقة		**1,530,264,283**	1,222,679,438
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		**70,727,544**	(185,000,000)
أرباح بيع موجودات ثابتة		**(267,308)**	-
مخصصات متنوعة		**50,000,000**	50,000,000
صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**5,818,503,498**	2,435,659,843
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
الإيداعات لدى مصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)		**(4,461,718,202)**	(6,945,000,000)
أرصدة مقيدة السحب*		**(374,551,756)**	7,623,017,089
إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي إلزامي)		**(271,947,932)**	(1,664,117,788)
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات		**(18,146,595,254)**	(12,528,982,724)
الموجودات الأخرى		**1,402,886,492**	(1,532,311,117)
ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)		**(1,494,000,000)**	2,074,000,000
ضريبة الدخل المدفوعة		**(458,326,127)**	(137,569,891)
تأمينات		**5,411,439,600**	677,688,820
مطلوبات أخرى		**416,335,198**	1,847,919,112
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات التشغيلية		**(12,157,974,483)**	(8,149,696,656)
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية		**(29,412,862)**	963,703,077
شراء موجودات غير ملموسة		**(41,299,408)**	(6,597,048)
شراء موجودات ثابتة		**(3,477,354,854)**	(5,110,439,690)
النقد المتحصل من بيع موجودات ثابتة		**25,151,567**	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي		**(100,000,000)**	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات الاستثمارية		**(3,622,915,557)**	(4,153,333,661)
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		**4,639,303,329**	13,884,809,261
حصة مساهمي البنك من احتياطي معدل الأرباح		**274,827,639**	502,686,897
الحسابات الجارية		**(4,420,220,843)**	21,761,226,612
أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية		**(1,472,865,039)**	(1,147,739,630)
توزيعات أرباح نقدية		**(2,136,186)**	(83,809,300)
مصاريف نقدية لإصدار أسهم		**(7,225,100)**	(4,152,148)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		**(988,316,200)**	34,913,021,692
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد ومافي حكمه		**(132,720,712)**	(289,701,827)
صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة		**(16,901,926,952)**	22,320,289,548
يضاف			
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**38,470,709,211**	16,150,419,663
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**38**	**21,568,782,259**	38,470,709,211

*مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

	الاحتياطيات										
2019	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي عام مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المدورة غير المحققة	أرباح السنة	الأرباح المدورة المحققة	مجموع حقوق مساهمي البنك	الحقوق غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في 1 كانون الثاني	**5,250,000,000**	**430,618,546**	**430,618,546**	**33,051,351**	**1,017,254,859**	**2,175,411,384**	**14,708,920,881**	**-**	**807,850,250**	**24,853,725,817**	**2,826,607**	**24,856,552,424**
أثر التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30	-	-	-	**(33,051,351)**	-	-	-	-	-	**(33,051,351)**	-	**(33,051,351)**
الرصيد المعدل كما في 1 كانون الثاني	**5,250,000,000**	**430,618,546**	**430,618,546**	**-**	**1,017,254,859**	**2,175,411,384**	**14,708,920,881**	**-**	**807,850,250**	**24,820,674,466**	**2,826,607**	**24,823,501,073**
الحركة على احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية (إيضاح 23)	-	-	-	-	-	**346,069,832**	-	-	-	**346,069,832**	-	**346,069,832**
زيادة رأس المال (إيضاح 46)	**750,000,000**	-	-	-	-	-	-	-	**(750,000,000)**	-		-
مصاريف إصدار أسهم	-	-	-	-	-	-	-	-	**(7,225,100)**	**(7,225,100)**	-	**(7,225,100)**
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	-	**273,079,211**	-	-	-	-	**273,079,211**	-	**273,079,211**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	**3,178,038,437**	-	**3,178,038,437**	**40,498**	**3,178,078,935**
تخصيص ربح السنة	-	**394,566,145**	**394,566,145**	-	-	-	-	**(3,178,038,437)**	**2,388,906,147**	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**6,000,000,000**	**825,184,691**	**825,184,691**	**-**	**1,290,334,070**	**2,521,481,216**	**14,708,920,881**	**-**	**2,439,531,297**	**28,610,636,846**	**2,867,105**	**28,613,503,951**
2018												
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	518,507,215	2,175,411,384	14,708,920,881	-	437,394,760	23,501,104,023	2,783,666	23,503,887,689
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	-	498,747,644	-	-	-	-	498,747,644	-	498,747,644
تعديلات سنوات سابقة	-	-	-	-	-	-	-	-	(368,735)	(368,735)	(3,725)	(372,460)
نوزيعات أسهم مجانية	250,000,000	-	-	-	-	-	-	-	(250,000,000)	-	-	-
ربح السنة	-		-	-	-	-	-	858,395,033	-	858,395,033	46,666	858,441,699
تخصيص أرباح السنة	-	116,709,330	116,709,330	-	-	-	-	(858,395,033)	624,976,373	-	-	-
مصاريف إصدار أسهم	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,152,148)	(4,152,148)	-	(4,152,148)
الرصيد في 31 كانون الأول 2018	5,250,000,000	430,618,546	430,618,546	33,051,351	1,017,254,859	2,175,411,384	14,708,920,881	-	807,850,250	24,853,725,817	2,826,607	24,856,552,424

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2019

1 معلومات عامة

إن بنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 للعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس البنك برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1,000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ البنك بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.
خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011 تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة /91/ البند /3/ من المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناء عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

تم إدراج أسهم البنك في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25 أيار 2014.

بتاريخ 1 تشرين الأول 2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 250,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد /2,500,000/ سهم بقيمة اسمية /100/ ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المدورة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 29 نيسان 2019 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 6,000,000,000 ليرة سورية. بتاريخ 25 تموز 2019 تمت الموافقة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها اثنا عشر فرعاً والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية.

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

يقوم البنك على وجه الخصوص بمباشرة الأنشطة التالية:
1. فتح الحسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلطها مع أموال البنك والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للبنك أو الأموال التي لها حكم الأموال الخاصة للبنك أو ماكان بمثابتها.
8. أيّة أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة الأولية كما في 31 كانون الأول 2019 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 31 كانون الثاني 2020، وتمت الموافقة على البيانات النهائية من قبل رئيس مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2019

1 معلومات عامة (تتمة)

هيئة الرقابة الشرعية

يخضع نشاط البنك لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداه نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضواً)، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام محمداه من قبل الجمعية العمومية وبناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 21 أيار 2017، وعين الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي بموجب موافقة مجلس النقد والتسليف الصادرة بالقرار رقم 97 تاريخ 19 تموز 2017، وإقرار الجمعية العمومية هذا التعيين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 أيار 2018، لا يجوز عزل أي من أعضاء الهيئة إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك، كما تم تعيين الدكتور محمد خلف كعضو متدرب بموجب القرار 97 المذكور أعلاه ولمدة محددة.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للبنك.

كما تم تعيين الدكتور محمد خلف كعضو متدرب بموجب القرار 97 المذكور أعلاه لمدة محددة.

2 السياسات المحاسبية

أُسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية المُوحدة للبنك وشركته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الاسلامية.

- تم إعداد البيانات المالية المُوحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

- يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية المُوحدة (سواء المُموَّلة من حسابات الاستثمار المُطلقة أو من أموال البنك الذاتية) البيانات المالية لبنك الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المُعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركة التابعة عند التوحيد. تبلغ حصة البنك في رأسمال الشركة التابعة 99%.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة البنك على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في بيان الدخل الموحد منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً، ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ ب4 تاريخ 10 أيار 2009 وتعديلاته.

تمثل حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل البنك في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن بيان الدخل الموحد وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي البنك (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة البنك من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في بيان الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.

في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد

- **معيار المحاسبة المالي رقم 31 "الوكالة بالاستثمار"**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 31 عام 2017، يحدّد هذا المعيار الأسس المحاسبيّة للوكالة بالاستثمار في المؤسسات المالية (سواء كانت مستثمراً أو وكيلاً)، فيما يخص التصنيف، الاعتراف الأولي، القياس اللاحق، العرض والإفصاح وغيرها من المسائل ذات الصلة. يميز المعيار من حيث المعالجة المحاسبية والمواضيع الأخرى ذات الصلة بين الوكالة بالاستثمار لدى المؤسسة المالية بصفتها مستثمراً والوكالة بالاستثمار لدى المؤسسة المالية بصفتها وكيلاً. لا ينطبق هذا المعيار على الاستثمار في الصكوك وصناديق الاستثمار والتكافل.
هذا المعيار نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **معيار المحاسبة المالي رقم 32 "الإجارة"**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 32 عام 2019، يحدّد هذا المعيار الأسس المحاسبية لمعاملات الإجارة في المؤسسات المالية الإسلامية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 8 "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك" حيث أحدث تغييرات ملحوظة فيما يخص مبادئ التصنيف، والإثبات والقياس، والعرض والإفصاح، ويشمل هذا المعيار أشكال الإجارة المختلفة التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية وتكون طرفاً فيها، سواءً مؤجر أو مستأجر، بما في ذلك الإجارة التشغيلية، والإجارة المنتهية بالتمليك، ولا ينطبق هذا المعيار على صكوك الإجارة، معاملات الإجارة لاستكشاف واستخراج الموارد الطبيعية، إجارة الخدمات.
هذا المعيار نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **معيار المحاسبة المالي رقم 34 "التقارير المالية لحملة الصكوك"**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 34 عام 2018، يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة والتقارير المالية للموجودات والأعمال التي تقوم عليها الصكوك، لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة وخصوصا حاملي الصكوك.
هذا المعيار نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **معيار المحاسبة المالي رقم 35 "احتياطيات المخاطر"**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 35 عام 2018، يحدّد هذا المعيار الأسس المحاسبيّة لاحتياطيات المخاطر، ولا يلزم المؤسّسات المالية بتشكيل احتياطيات المخاطر، لكنه يسري على تلك الاحتياطيات مهما كان الاسم الذي تطلقه المؤسسات على تلك الاحتياطيات، إذا كانت تحقق تعريف الاحتياطيات الوارد في هذا المعيار.
يشجع المعيار المؤسسات المالية الإسلامية على تكوين احتياطيات المخاطر بالقدر الكافي لحماية أصحاب الحسابات القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر وخاصة في مواجهة المخاطر المتعددة مثل المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية ومخاطر الاستثمار ومخاطر معدل العائد.
يحلّ هذا المعيار مع معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية" محلّ معيار المحاسبة المالي رقم 11 "المخصّصات والاحتياطيات"، ويصبح هذا المعيار سارياً إلى جانب معيار المحاسبة المالية رقم 30 ويخضع اعتماده للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المعيار المذكور وهو نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر فقط في حال قررت المؤسسة المالية الاسلامية التطبيق المبكر للمعيار رقم 30.
نظراً لإصدار معيار المحاسبة رقم 30 بتاريخ سابق لتاريخ صدور المعيار 35، تم السماح بشكل مؤقت بالاستمرار باعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 11 فيما يخص احتياطيات المخاطر على الرغم من التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد (تتمة)

- **معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية" (تطبيق مبكر)**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 30 في عام 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 11 "المخصصات والاحتياطيات" وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم 25 "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة" فيما يخص الاضمحلال. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في 1 كانون الثاني 2020 أو بعده، مع السماح بالتطبيق المبكّر. علماً أنه تقرر التطبيق المبكر للمعيار بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018.

تم تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 بأثر رجعي، مع استخدام السماحية الواردة في نص المعيار، بدون إعادة عرض البيانات المقارنة.

يصنف المعيار مخاطر الائتمان على التعرضات ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر

تتضمن المرحلة الأولى موجودات مالية عند الاعتراف الأولي وتلك التي لم تزدد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الأولى على أساس 12 شهر. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لـ 12 شهر هي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لأحداث تعثر ممكنة الحدوث خلال فترة الـ 12 شهر بعد تاريخ بيان المركز المالي.

- المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الائتمان – غير مضمحلة ائتمانياً

تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي ازدادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على اضمحلالها.
يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثانية على مدار عمر الائتمان.
إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الائتمان هي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لجميع أحداث التعثر ممكنة الحدوث خلال كامل عمر الأصل المالي.

- المرحلة الثالثة: الموجودات المالية المضمحلة

تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها في تاريخ بيان المركز المالي.
يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة على مدار عمر الائتمان.

يتم تكوين مؤونات وفقاً للخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL)، تُحتسب كما يلي:
احتمال التعثر (Probability of Default-PD) × الخسارة عند التعثر (Loss Given Default-LGD) × التعرض عند التعثر (Exposure at Default-EAD)
حيث يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة باحتمالية التعثر خلال 12 شهراً القادمة من عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى، ولكامل عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد (تتمة)

- **معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات و الخسائر الائتمانية" (تطبيق مبكر) (تتمة)**

تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30

وفقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 للمرة الأولى، يقوم البنك بإثبات أي فرق بين القيمة المدرجة السابقة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنسب إلى المساهمين في بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية (التي تتضمن على تاريخ التطبيق لأول مرة) في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمخصص المتراكم العائد إلى المساهمين، إلا في حال وجود فائض.

نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 للمرة الأولى في 1 كانون الثاني 2019، تم تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة باستخدام المؤونات المكونة وفقاً لنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات ساري المفعول قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30، بالإضافة إلى رصيد المؤونات الفائضة عن تطبيق القرار رقم 902 /م ن/ ب 4 للعام 2012 والمؤونات العامة المكونة لقاء اختبارات الجهد، ونتج عن ذلك فائض بمبلغ 43,864,645 ليرة سورية، تم استخدامه – بالإضافة إلى احتياطي مخاطر التمويل البالغ 33,051,351 ليرة سورية – لتغطية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عام 2019 وذلك حسب تعليمات مصرف سورية المركزي.

يوضح الجدول التالي أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 على الأرصدة الافتتاحية:

	الرصيد قبل التعديل	تعديلات تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30	الرصيد بعد التعديل
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	**51,101,530,575**	**(24,837,873)**	**51,076,692,702**
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	**37,090,791,587**	**(2,837,619)**	**37,087,953,968**
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	**6,945,000,000**	**(286,858)**	**6,944,713,142**
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي	**47,981,064,955**	**88,859,287**	**48,069,924,242**
المطلوبات			
مخصصات متنوعة	**(290,319,608)**	**(17,032,292)**	**(307,351,900)**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	**(39,045,227,553)**	**-**	**(39,045,227,553)**
الأرباح المتراكمة المحققة	**(807,850,250)**	**-**	**(807,850,250)**

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والنافذة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019

- **معيار المحاسبة المالي رقم 28 "المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى"**

يوضح المعيار المعالجة المحاسبية للمرابحة والبيوع الآجلة من خلال عرض المسائل المحاسبية المختلفة المتعلّقة بالمرابحة من الإثبات الأولي، القياس اللاحق، العرض والإفصاح وغيرها من المسائل ذات الصلة.

بالإضافة للمرابحة، هناك العديد من عمليات التمويل الإسلامي التي تعتمد على المتاجرة ولكنّها بخلاف المرابحة لا تستوجب الافصاح عن التكلفة والأرباح للشخص الذي ينوي الشراء، وهذه المبيعات تأخذ أشكال عديدة ويشير لها هذا المعيار بـ(البيوع المؤجلة)، ولا يغطي هذا المعيار التورّق ومرابحة السلع.

حل هذا المعيار محلّ معيار المحاسبة المالي رقم 2 "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء"، ومعيار المحاسبة المالية رقم 20 "البيع الآجل".

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.
إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للبنك بإخراج الزكاة عن المساهمين.
بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره 553,825,075 ليرة سورية، تحتسب الزكاة بمعدل 2.577% سنوياً حسب السنة الميلادية، بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات أوطريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي 21,486,908,835 ليرة سورية.
تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكى لمرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
تقوم أسهم البنك بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً للدخل) تزكى بمبلغ 9.230 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالكها نسبة 2.577% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة حسب السنة الميلادية.

الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحد ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية. وخلال عام 2019 تم ترحيل مبالغ 244,334 ليرة سورية إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها 761,905 ليرة سورية خلال عام 2018.
وهذه المبالغ ناتجة عن:

البيان	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
فوائد من البنوك	-	-
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية	**164,834**	657,833
زيادة بالصندوق	**79,500**	52,000
أخرى	**-**	52,072
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	**244,334**	761,905
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	**193,107**	**-**

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة	**-**	-
الزيادة خلال السنة	**244,334**	761,905
الاستخدامات خلال السنة	**(51,227)**	(761,905)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر السنة	**193,107**	**-**

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية
في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

الموجودات الضريبية المؤجلة
يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبية والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية

أُسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة
يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث إن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك، ولأن أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة) لا يتحملون نفقاتها.

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة، الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناءً على الشرائح التالية:

	2019	2018
حساب التوفير	30%	30%
وديعة العطاء	85%	85%
وديعة الأمان	90%	90%
حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة شهر	55%	55%
حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر	75%	75%
حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر	80%	80%
حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً	85%	85%
حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً	90%	90%

إنَ الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التنضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتنضيض احتساب وتحديد الربح.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

أُسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة (تتمة)

الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحبُ الحسابِ الاستثماري (الموكلُ) البنكَ (الوكيلَ) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر على سبيل تحمل الاحتياطي الإلزامي، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على البنك في نهاية الفترة الاستثمارية يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار، مع إمكانية قيام البنك بالتبرع لأصحاب حسابات الاستثمار، ويستحق وكيلُ الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء. وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها، فيضمن وفق ماقررته المعايير الشرعية .

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

	2019			2018		
	سوري	**دولار**	**يورو**	سوري	دولار	يورو
متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار	**5.26%**	**3.21%**	**1.30%**	5.77%	1.86%	0.81%

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

	2019			2018		
	سوري	**دولار**	**يورو**	سوري	دولار	يورو
متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار	**11.72%**	**7.00%**	**2.91%**	12.82%	4.12%	1.67%

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق.
يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.
قام البنك بالتبرع بجزء من أرباحه لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100%.
لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأيّة أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات أو أيّة مخصصات أخرى.
لم يقم البنك بتحميل أي نفقات (من النفقات الموافق على تحميلها من قبل هيئة الرقابة الشرعية) لوعاء المضاربة خلال عام 2019.
يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.
تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الوعاء الاستثماري.
قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما موّل البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع)
في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصالح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة، ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب احتياطي معدل الأرباح (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية).
أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين: فيختص المساهم بربح هذا الحساب.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية

الأرصدة والعمليات

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أوخدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

ج. الأدوات المالية – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بعمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو المتعارف عليه في السوق بتاريخ المتاجرة (تاريخ إبرام الصفقة).

عقود المُرابحة

- بغرض التفادي والتقليل من المخاطر المترتبة على البنك نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من البنك، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم البنك وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، و يأخذ البنك منه هامش الجدية.
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على البنك باعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط وتوقيع العميل على وعد ملزم للشراء وأخذ هامش جدية منه, فإن هامش الجدية يعاد كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للبنك حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المبيعة للغير والتكلفة التي تكبدها البنك.
- أما في حالة إتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- يخير المتعامل في هامش الجدية بين استثماره على أساس المضاربة الشرعية وبين معاملته معاملة الحساب الجاري المحجوز عليه .
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المُرابحة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المُؤجلة (الذي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنه على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.

يتم إثبات ذمم البيوع المُؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص خسائر ائتمانية متوقعة).

السلم والسلم المُوازي

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلَم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض البنك لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- عند تسلم البنك للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها البنك على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم المُوازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

الاستصناع والاستصناع المُوازي

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل البنك منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع المُوازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أيّ تكاليف إضافية يدفعها البنك في عقود الاستصناع المُوازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ البنك بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

التمويل بالمُضاربة

- يتم تسجيل عمليات تمويل المُضاربة عند تسليم رأس المال (نقداً كان أو عيناً) إلى المُضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدَّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده البنك من رأس مال المُضاربة.
- يتم إثبات نصيب البنك في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمَّا في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمَّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر البنك لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها راسمال المُضاربة.
- إذا لم يسلم المضارب إلى البنك رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المُضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المُضارب، اما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم اثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

التمويل بالمُشاركة

- يتم تسجيل حصة البنك في رأس مال المُشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المُشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل.
- يتم قياس حصة البنك في رأس مال المُشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المُشاركة المُتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المبيعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المبيعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب البنك في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمُشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمَّا في حالة استمرار المُشاركة لأكثر من فترة مالية فإنَّه يتم تسجيل نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين البنك والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمَّا نصيب البنك في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب البنك في راسمال المُشاركة.
- يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى البنك نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم اثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

الاستثمارات المقيدة

هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان البنك قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب، ويقتصر دور البنك على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للبنك ولا تظهر في قوائمه المالية، حيث لا يحق للبنك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم البنك بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتصنيف التعرضات تجاه الجهات التي يتعامل معها إلى تعرضات سيادية وتعرضات تجاه المؤسسات المالية والبنوك المراسلة وتعرضات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية، وتطبق منهجية لإدارة هذه التعرضات وتصنيفها ضمن المراحل الثلاث واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.
يقوم البنك بتصنيف التعرضات ضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر: تتضمن المرحلة الأولى موجودات مالية عند الاعتراف الأولي وتلك التي لم تزدد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الأولى على أساس 12 شهر.

المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الائتمان – غير مضمحلة ائتمانياً: تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي ازدادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على اضمحلالها. لغرض تحديد زيادة المخاطر الائتمانية بشكل جوهري لمختلف تعرضات البنك، يعتمد البنك عدداً من المؤشرات الكمية والنوعية، منها الصعوبات المالية، عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، انخفاض التصنيف الائتماني، انخفاض جوهري في الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية، تأخر عن السداد 30 يوماً فأكثر. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثانية على مدار عمر الائتمان.

المرحلة الثالثة: الموجودات المالية المضمحلة
تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها في تاريخ بيان المركز المالي.
يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة على مدار عمر الائتمان، يعتمد البنك على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية لتحديد الموجودات المالية المضمحلة، منها عدم تسديد الالتزامات في مواعيدها المحددة (تأخر عن السداد 90 يوماً فأكثر)، انخفاض شديد في التصنيف الائتماني، مؤشرات إفلاس.

ولتقييم مجموعة من النتائج المحتملة يقوم البنك بوضع سيناريوهات مختلفة، بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، يستمد البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالات المرجحة لتحديد مخصصات الاضمحلال وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبيّة.

تعتبر عملية تقدير المخاطر الائتمانية عملية معقدة وتتطلب استخدام نماذج إحصائية، حيث يختلف التعرض باختلاف أوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الزمن. يتطلب تقدير المخاطر الائتمانية المتوقعة استخدام التقديرات، حيث يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر.

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL) كما يلي:
الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) = احتمال التعثر (PD) × الخسارة عند التعثر (LGD) × التعرض عند التعثر (EAD)

حيث يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة باحتمالية التعثر خلال 12 شهراً القادمة من عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى، ولكامل عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة.

احتمال التعثر PD

يقوم البنك بتقدير احتمال التعثر للتسهيلات الائتمانية في تاريخ محدد بالاستعانة بنماذج إحصائية، تعتمد هذه النماذج بشكل أساسي على بيانات داخلية تاريخية تتضمن عوامل كمية ونوعية ويتم معالجتها لتعكس نظرة مستقبلية. يتم الاستعانة بالتقييم الائتماني الخارجي لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

الخسارة عند التعثر LGD
وهي حجم الخسائر المتوقعة في حال حدوث التعثر، يقدر البنك الخسارة عند التعثر بالاستعانة بنماذج إحصائية تعتمد على بيانات داخلية تاريخية وذلك بالنسبة لتعرضات التسهيلات الائتمانية، بينما يتم اعتماد النسب الموصى بها بالنسبة لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية حسب وفاق بازل وتوجيهات مصرف سورية المركزي.

التعرض عند التعثر EAD
تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرضات المتوقعة في حالة التعثر، يقوم البنك عند احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالأخذ بعين الاعتبار التسديدات المتوقعة بناءاً على الشروط التعاقدية الخاصة بالأصل، بالإضافة إلى السقوف غير المستغلة وغيرها من الالتزامات التعاقدية خارج بيان المركز المالي إن وجدت.

يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية من خلال حساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة. يتم الاعتراف بالخسارة في بيان الدخل في بند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.
يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسييلها أو تم نقلها للبنك.
اذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في الخسائر الائتمانية المتوقعة التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف، فإن مبلغ الخسارة المعترف به سابقاً يتم زيادته أو تخفيضه من خلال عملية تعديل رصيد المخصص.
إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم إعدامها فإن المتحصلات يتم إثباتها في بيان الدخل كإيرادات.

ح. إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية
يتم إخراج الموجودات المالية من بيان المركز المالي عندما:
- ينتهي حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم البنك بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه بدفع التدفقات النقدية من الموجودات المالية إلى طرف ثالث دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من البنك تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية
- يتم إخراج المطلوبات المالية من بيان المركز المالي عندما يتم إلغاء أو إنتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

ح. الكفالات المالية (Financial guarantees)
- يقوم البنك من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلاوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام البنك لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما.
- أي زيادة للالتزام المتعلق بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلاوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

خ. استثمارات في شركات زميلة

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها)، وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة البنك من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للبنك من الشركة الزميلة نقصاناً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة البنك في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن البنك يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين البنك والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة البنك في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم إطفاؤها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

د. الإجارة والإجارة المُنتهية بالتمليك

- تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتهتلك هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (البنك) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تثبت تكلفة الإصلاحات التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

ذ. الاستثمارات في العقارات

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقتناه بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

ر. احتياطي مُعدَّل الأرباح

- هو المبلغ الذي يجنبه البنك من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المُضارب (البنك) بغرض المُحافظة على مُستوى مُعين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- يؤول الرصيد المُتبقي في مبلغ الاحتياطي المُتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ز. القيمة العادلة للموجودات المالية

- عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.
- في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
- في حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح البنك عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على البنك الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقديراتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.

القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة

- تُمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المُتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مُرخصة ومُعتمدة.

اهتلاك موجودات قيد الاستثمار أوالتصفية

- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بدايةً بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

الموجودات الثابتة

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم اهتلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والأعمار الإنتاجية التالية:

البيان	النسبة المئوية
المباني	%2.50
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكومبيوتر وتجهيزات المكاتب	%20
السيارات	%20

عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.

- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

س. احتياطي مخاطر الاستثمار

هو المبلغ الذي يجنبه البنك من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.

في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.

عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهتها.

ص. المُخصصات

يتم الاعتراف بالمُخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأنَّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

- **مُخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين**

لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

ض. ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ط. رأس المال

- **تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك**

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك في حقوق الملكية (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء

حسابات الاستثمار المقيدة:

يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان البنك قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب، ويقتصر دور البنك على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لاتعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للبنك ولاتظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم البنك بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

في حال تكييف العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد المضاربة يحصل البنك على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل البنك على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة ويتحمل البنك حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

في حال تكييف العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد الوكالة يحصل البنك على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيدة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا.

يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ع. التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية المُلزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر(استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى مصارف، وتنزل ودائع لدى مصارف تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

ف. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة.

يحقق البنك دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

1) **الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن:** يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.
العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.
2) **الدخل من الصفقات (العمليات):** مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية).
العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

ق. التوزيعات النقدية للأسهم

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق البنك، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ك. الموجودات المالية المرهونة

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحيفتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

ل. الموجودات غير الملموسة

أ - الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تُمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند مُنفصل كموجودات غير ملموسة، أمَّا الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب- الموجودات غير الملموسة الأُخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقيَّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أمَّا الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أُخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة مُحددة أو لفترة غير مُحددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أمَّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مُراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
- يتم مُراجعة أيَّة مُؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مُراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أيَّة تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب إطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى: برامج معلوماتية 20%.

ص. الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مُستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
نقد في الخزينة	**5,493,744,800**	3,213,570,410
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي		
حسابات جارية / ودائع تحت الطلب	**47,082,819,684**	43,323,769,797
متطلبات الاحتياطي النقدي (*)	**4,831,209,084**	4,564,190,368
(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(16,495,241)**	-
	57,391,278,327	51,101,530,575

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 4,831,209,084 ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد الى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 آيار للعام 2011 مقابل مبلغ 4,564,190,368 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى مصارف مركزية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدّل)	**24,837,873**	**-**	**-**	**24,837,873**
خسائر ائتمانية متوقعة للسنة	**(8,342,632)**	**-**	**-**	**(8,342,632)**
رصيد 31 كانون الأول 2019	**16,495,241**	**-**	**-**	**16,495,241**

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل

	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2019 **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية	**2019** **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية	**2019** **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية
حسابات جارية وتحت الطلب	**6,757,697,174**	8,970,027,370	**6,062,779,333**	21,538,188,771	**12,820,476,507**	30,508,216,141
حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	-	-	**21,088,547,502**	6,418,260,000	**21,088,547,502**	6,418,260,000
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الاصلي 3 أشهر أو أقل	-	-	**161,146,148**	164,315,446	**161,146,148**	164,315,446
(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(1,029,077)**	-	**(4,685,987)**	-	**(5,715,064)**	-
	6,756,668,097	8,970,027,370	**27,307,786,996**	28,120,764,217	**34,064,455,093**	37,090,791,587

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية. بلغت الأرصدة المقيدة السحب 19,538,931,843 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 19,164,380,087 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018).

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل (تتمة)

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لإيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل وذلك حسب تصنيف المرحلة:

	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدّل)	**2,742,703**	**94,916**	**-**	**2,837,619**
خسائر ائتمانية متوقعة للسنة	**(1,423,899)**	**4,301,344**	**-**	**2,877,445**
رصيد 31 كانون الأول 2019	**1,318,804**	**4,396,260**	**-**	**5,715,064**

5 حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر

	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2019 **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية	**2019** **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية	**2019** **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية
حسابات استثمارية مطلقة	**225,000,000**	405,000,000	**9,797,890,848**	12,251,775,848	**10,022,890,848**	12,656,775,848
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية	**7,155,252,312**	-	-	-	**7,155,252,312**	-
(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (*)	**(351,140)**	-	**(5,769,407,659)**	(5,711,775,848)	**(5,769,758,799)**	(5,711,775,848)
	7,379,901,172	405,000,000	**4,028,483,189**	6,540,000,000	**11,408,384,361**	6,945,000,000

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر وذلك حسب تصنيف المرحلة:

	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدّل)	**286,858**	**-**	**5,711,775,848**	**5,712,062,706**
خسائر ائتمانية متوقعة للسنة	**57,696,093**	**-**	**-**	**57,696,093**
رصيد 31 كانون الأول 2019	**57,982,951**	**-**	**5,711,775,848**	**5,769,758,799**

(*) قامت إدارة البنك برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.
أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي.
أصدرت المحكمة المختصة *"الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات"* حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

5 حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة)

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 1 تموز 2013، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق الى تلك المجموعات، بالإضافة الى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.
إن مديونية بنك الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.
تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقرة من قبله.
في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب الحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12 أيار 2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24 تموز 2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17 حزيران 2015.
وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5 آب 2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية اصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتيحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2 حزيران 2011، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 16 شباط 2016 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها، وهذا بالتزامن مع التظلم المقدم من قبل بنك الشام من قرار وقف تنفيذ الإجراءات القضائية والتنفيذية والمنظور أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1.
وقد تمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق البنك وتم استلام إقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ولا يزال البنك بانتظار إجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.
كما تم رفع دعوى من البنك على شركة دار الاستثمار موضوعها ندب خبير لاحتساب المديونية المستحقة للبنك في ذمة الشركة، عُلقت الدعوى لتاريخ 7 نيسان 2020 لحين ورود تقرير الخبرة.

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2019	2018	**2019**	2018	**2019**	2018
	ليرة سورية	ليرة سورية	**ليرة سورية**	ليرة سورية	**ليرة سورية**	ليرة سورية
المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	**73,138,352,848**	54,056,779,126	**-**	-	**73,138,352,848**	54,056,779,126
يضاف: ذمم أخرى (*)	**107,725,323**	107,725,323	**-**	-	**107,725,323**	107,725,323
	73,246,078,171	54,164,504,449			**73,246,078,171**	54,164,504,449
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	**(4,684,620,495)**	(3,450,431,852)	**-**	-	**(4,684,620,495)**	(3,450,431,852)
(ينزل): الأرباح المحفوظة	**(112,625,067)**	(84,786,899)	**-**	-	**(112,625,067)**	(84,786,899)
(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (**)	**(2,548,103,956)**	(2,648,220,743)	**-**	-	**(2,548,103,956)**	(2,648,220,743)
			-			
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	**65,900,728,653**	47,981,064,955	**-**	**-**	**65,900,728,653**	47,981,064,955

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

(*) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يفِ العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(**) لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات. إن كافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار.
لم يقم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

فيما يلي الحركة على التعرضات الائتمانية لذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2019	**38,788,406,923**	**9,681,155,974**	**2,159,722,801**	**50,629,285,698**
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول إلى المرحلة الأولى	**(1,257,015,391)**	**1,078,431,635**	**178,583,756**	-
محول إلى المرحلة الثانية	**465,588,144**	**(473,107,821)**	**7,519,677**	-
محول إلى المرحلة الثالثة	-	**31,428,486**	**(31,428,486)**	-
التسهيلات الجديدة خلال السنة	**48,451,201,903**	**12,358,261,824**	**1,593,111,940**	**62,402,575,667**
التسهيلات المسددة خلال السنة	**(33,946,264,867)**	**(8,787,104,536)**	**(318,269,170)**	**(43,051,638,573)**
التغير في الأرصدة	**(807,830,782)**	**(598,076,914)**	**(124,015,982)**	**(1,529,923,678)**
التسهيلات المشطوبة	-	-	**(1,466,505)**	**(1,466,505)**
رصيد 31 كانون الأول 2019	**51,694,085,930**	**13,290,988,648**	**3,463,758,031**	**68,448,832,609**

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدّل)	**549,688,384**	**495,967,089**	**1,513,705,983**	**2,559,361,456**
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول إلى المرحلة الأولى	**(6,578,212)**	**5,858,640**	**719,572**	-
محول إلى المرحلة الثانية	**13,151,712**	**(13,311,481)**	**159,769**	-
محول إلى المرحلة الثالثة	-	**10,093,405**	**(10,093,405)**	-
شطب الديون المعدومة	-	-	**(1,466,505)**	**(1,466,505)**
خسائر ائتمانية متوقعة للسنة	**(84,163,210)**	**(176,276,582)**	**250,648,797**	**(9,790,995)**
رصيد 31 كانون الأول 2019	**472,098,674**	**322,331,071**	**1,753,674,211**	**2,548,103,956**

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

الأرباح المحفوظة

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2019	2018	**2019**	2018	**2019**	2018
	ليرة سورية	ليرة سورية	**ليرة سورية**	ليرة سورية	**ليرة سورية**	ليرة سورية
الرصيد في بداية السنة	**84,786,899**	89,391,911	**-**	-	**84,786,899**	89,391,911
الأرباح المحفوظة خلال السنة	**51,661,352**	19,985,048	**-**	-	**51,661,352**	19,985,048
الأرباح المحفوظة المحولة إلى إيرادات	**(23,823,184)**	(24,590,060)	**-**	-	**(23,823,184)**	(24,590,060)
الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها	**-**	-	**-**	-	**-**	-
الرصيد في نهاية السنة	**112,625,067**	84,786,899	**-**	-	**112,625,067**	84,786,899

7 صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2019	2018	**2019**	2018	**2019**	2018
	ليرة سورية	ليرة سورية	**ليرة سورية**	ليرة سورية	**ليرة سورية**	ليرة سورية
موجودات مقتناة بغرض المرابحة	**163,183,393**	133,773,805	**-**	-	**163,183,393**	133,773,805
موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)	**71,154,400**	71,154,400	**-**	-	**71,154,400**	71,154,400
موجودات آلت للبنك وفاء لديون مستحقة	**1,160,000**	1,160,000	**-**	-	**1,160,000**	1,160,000
الإجمالي	**235,497,793**	206,088,205	**-**	-	**235,497,793**	206,088,205
مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)	**(71,154,400)**	(71,154,400)	**-**	-	**(71,154,400)**	(71,154,400)
الصافي	**164,343,393**	134,933,805	**-**	-	**164,343,393**	134,933,805

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة البنك خلال عام 2012 احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية.

لا يوجد حركات على رصيد الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة.

8 استثمارات عقارية

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	31 كانون الأول 2019 ليرة سورية	31 كانون الأول 2018 ليرة سورية	**31 كانون الأول 2019 ليرة سورية**	31 كانون الأول 2018 ليرة سورية	**31 كانون الأول 2019 ليرة سورية**	31 كانون الأول 2018 ليرة سورية
استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)	-	-	**2,276,500,000**	2,380,850,000	**2,276,500,000**	2,380,850,000
	-	-	**2,276,500,000**	2,380,850,000	**2,276,500,000**	2,380,850,000

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
الرصيد الافتتاحي	**2,380,850,000**	2,380,850,000
إضافات	**78,820,288**	-
التغير في القيمة العادلة	**356,829,712**	-
تحويل إلى موجودات ثابتة (إيضاح 9)	**(540,000,000)**	-
	2,276,500,000	2,380,850,000

خلال عام 2019، قام البنك بتحويل جزء من عقار مدينة حلب (الاستثمارات العقارية) بقيمة 540,000,000 ليرة سورية لفرع (إيضاح 9).

9 موجودات ثابتة

2019 البيان	أراضي ومباني ليرة سورية	تحسينات على العقارات ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	**681,674,068**	**486,503,803**	**476,312,128**	**298,154,009**	**12,436,800**	**5,282,652,795**	**11,755,916**	**7,249,489,519**
إضافات	**-**	**130,139,244**	**179,842,516**	**74,057,343**	**56,700,000**	**3,035,980,251**	**635,500**	**3,477,354,854**
تحويلات من استثمارات عقارية	**459,504,213**	**80,495,787**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**540,000,000**
استبعادات	**-**	**-**	**(3,378,368)**	**(3,118,441)**	**-**	**(23,746,949)**	**-**	**(30,243,758)**
الرصيد كما في 31 كانون الاول	**1,141,178,281**	**697,138,834**	**652,776,276**	**369,092,911**	**69,136,800**	**8,294,886,097**	**12,391,416**	**11,236,600,615**
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	**20,987,186**	**180,790,912**	**179,036,395**	**169,744,750**	**12,292,198**	**-**	**11,202,816**	**574,054,257**
إضافات	**16,039,541**	**80,489,858**	**69,520,782**	**47,058,578**	**3,142,108**	**-**	**728,960**	**216,979,827**
استبعادات	**-**	**-**	**(2,301,454)**	**(3,058,045)**	**-**	**-**	**-**	**(5,359,499)**
إطفاء القيمة العادلة	**10,759,880**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**10,759,880**
الرصيد كما في 31 كانون الاول	**47,786,607**	**261,280,770**	**246,255,723**	**213,745,283**	**15,434,306**	**-**	**11,931,776**	**796,434,465**
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة كما في 1 كانون الثاني	**48,305,252**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**48,305,252**
انخفاض القيمة للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
انخفاض القيمة كما في 31 كانون الأول	**48,305,252**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**48,305,252**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول	**1,045,086,422**	**435,858,064**	**406,520,553**	**155,347,628**	**53,702,494**	**8,294,886,097**	**459,640**	**10,391,860,898**

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2018 البيان	أراضي ومباني ليرة سورية	تحسينات على العقارات ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	241,674,068	359,362,434	326,537,638	228,018,424	12,436,800	900,535,670	73,952,736	2,142,517,770
إضافات	440,000,000	127,141,369	152,137,332	71,296,704	-	5,028,033,016	14,278,036	5,832,886,457
تحويلات	-	-	-	-	-	(645,915,891)	-	(645,915,891)
استبعادات	-	-	(2,362,842)	(1,161,119)	-	-	(76,474,856)	(79,998,817)
الرصيد كما في 31 كانون الاول	681,674,068	486,503,803	476,312,128	298,154,009	12,436,800	5,282,652,795	11,755,916	7,249,489,519
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	8,324,515	116,132,017	128,749,935	128,057,115	11,852,378	-	7,242,503	400,358,463
إضافات	12,662,671	64,658,895	52,593,311	42,848,725	439,820	-	3,960,313	177,163,735
استبعادات	-	-	(2,306,851)	(1,161,090)	-	-	-	(3,467,941)
الرصيد كما في 31 كانون الاول	20,987,186	180,790,912	179,036,395	169,744,750	12,292,198	-	11,202,816	574,054,257
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة بداية السنة	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة في نهاية السنة	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2018	612,381,630	305,712,891	297,275,733	128,409,259	144,602	5,282,652,795	553,100	6,627,130,010

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة (أنظمة حاسوبية – موجودات معنوية أخرى) وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

البيان	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
التكلفة		
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	**110,308,328**	103,767,298
إضافات	**41,299,408**	6,541,030
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**151,607,736**	110,308,328
الإطفاء		
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	**103,374,788**	99,750,602
إضافات	**5,094,900**	3,624,186
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**108,469,688**	103,374,788
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول	**43,138,048**	6,933,540

11 موجودات أخرى

البيان	**2019** **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية
مصروفات مدفوعة مقدماً	**498,306,933**	502,097,168
دفعات مقدمة لشراء أصول	**144,943,983**	896,454,566
مدينون مختلفون	**108,934,422**	111,094,720
إيرادات برسم القبض (*)	**79,561,025**	263,848,406
مخزون طوابع وقرطاسية	**21,130,900**	17,926,184
غرفة التقاص	**6,683,000**	481,288,036
تأمينات مدفوعة للغير	**3,300,000**	3,200,000
ذمم شركة تأمين (**)	**100,000**	100,000
مصاريف قضائية مستحقة من مديني ذمم البيوع الآجلة (***)	**-**	-
	862,960,263	2,276,009,080

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن إيداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.
(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.
(***) يقوم البنك برفع دعاوي قضائية على مديني ذمم البيوع الآجلة المتوقفين عن الدفع، بلغت مجمل مصاريف هذه الدعاوي مبلغ 69,169,003 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 68,879,436 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018، تم تشكيل مخصص بكامل قيمة هذه المصاريف.

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشتركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال البنك لا يستحق عليها أية فائدة، يتم الإفراج عنها عند تصفية المصرف.

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية	**381,698,513**	281,698,513
رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)	**1,881,757,017**	1,881,757,017
	2,263,455,530	2,163,455,530

13 إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية

	داخل الجمهورية		خارج الجمهورية		المجموع	
	2019 **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية	**2019** **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية	**2019** **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية
حسابات جارية وتحت الطلب	**45,371,356,073**	24,312,137,789	**145,454,161**	154,904,706	**45,516,810,234**	24,467,042,495
حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية	**735,000,000**	3,755,000,000	**-**	-	**735,000,000**	3,755,000,000
	46,106,356,073	28,067,137,789	**145,454,161**	154,904,706	**46,251,810,234**	28,222,042,495

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء

	2019 **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية
حسابات جارية / تحت الطلب :		
بالليرة السورية	**41,528,386,675**	34,266,674,669
بالعملات الأجنبية	**7,926,012,848**	19,700,393,726
	49,454,399,523	53,967,068,395

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 19,614,041,658 ليرة سورية أي ما نسبته 39.66% من إجمالي الودائع مقابل 14,898,910,904 ليرة سورية أي ما نسبته 27.61% كما في 31 كانون الأول 2018 .

15 تأمينات نقدية

	2019		2018	
	ليرة سورية **المشتركة**	**ليرة سورية** **الذاتية**	ليرة سورية المشتركة	ليرة سورية الذاتية
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	**8,657,412,319**	**-**	5,050,717,381	-
تأمينات أخرى	**1,915,948,342**	**-**	194,348,816	-
	10,573,360,661	**-**	5,245,066,197	-

16 مخصصات متنوعة

2019	رصيد بداية السنة ليرة سورية	المكون خلال السنة ليرة سورية	المستخدم خلال السنة ليرة سورية	ما تم رده للإيرادات ليرة سورية	أثر سعر الصرف	رصيد نهاية السنة ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	**17,707,521**	**-**	**-**	**-**	-	**17,707,521**
مخصص لمواجهة أعباء محتملة (*)	**148,708,394**	**25,000,000**	**-**	**-**	-	**173,708,394**
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	**9,886,853**	**122,235,921**	**-**	**-**	**(3,072)**	**132,119,702**
مخصص احتجاز تعويض صراف	**1,717,500**	**582,500**	**-**	**-**	-	**2,300,000**
مخصص مخاطر نقل الأموال (**)	**110,390,417**	**25,000,000**	**-**	**-**	-	**135,390,417**
مخصص تكليف ضريبي	**1,908,923**	**23,250,593**	**-**	**-**	-	**25,159,516**
	290,319,608	**196,069,014**	**-**	**-**	**(3,072)**	**486,385,550**

2018	رصيد بداية السنة ليرة سورية	المكون خلال السنة ليرة سورية	المستخدم خلال السنة ليرة سورية	ما تم رده للإيرادات ليرة سورية	أثر سعر الصرف	رصيد نهاية السنة ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-		17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)	123,708,394	25,000,000	-	-		148,708,394
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,893,859	-	-	-	(7,006)	9,886,853
مخصص احتجاز تعويض صراف	1,462,500	255,000	-	-		1,717,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (**)	85,390,417	25,000,000	-	-		110,390,417
مخصص تكليف ضريبي	1,908,923	-	-	-		1,908,923
	240,071,614	50,255,000	-	-	(7,006)	290,319,608

(*) قررت إدارة البنك حجز مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

فيما يلي الحركة على مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي وذلك حسب تصنيف المرحلة:

	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدّل)	**3,867,974**	**23,051,171**	-	**26,919,145**
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول إلى المرحلة الأولى	**(145,833)**	**145,833**	-	**-**
محول إلى المرحلة الثانية	**5,512,349**	**(7,949,411)**	**2,437,062**	**-**
محول إلى المرحلة الثالثة	**-**	**-**	**-**	**-**
أثر تغيّرات سعر الصرف	**-**	**(3,072)**	-	**(3,072)**
خسائر ائتمانية متوقعة للسنة	**5,481,591**	**1,583,042**	**98,138,996**	**105,203,629**
رصيد 31 كانون الأول 2019	**14,716,081**	**16,827,563**	**100,576,058**	**132,119,702**

17 ضريبة الدخل

17- 1 مخصص ضريبة دخل البنك

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	**313,010,014**	141,535,228
ضريبة الدخل المدفوعة	**(458,326,127)**	(137,569,891)
ضريبة الدخل المستحقة	**767,394,607**	309,044,677
	622,078,494	313,010,014

تم تقديم البيانات الضريبية عن السنوات من 2014 حتى 2018 وتم تسديد الضريبة كما ورد مبلغها ضمن هذه البيانات ومازالت البيانات قيد المراجعة والتدقيق لدى مديرية مالية دمشق. استلم البنك إخبار لجنة فرض الضريبة عن عام 2014 وتم تسديد الضريبة كما ورد في التكليف وقام البنك بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر، كما تم استلام قرار لجنة الطعن الخاص بالعام 2012 و تم سداد المبلغ المترتب من الضريبة وقام البنك بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر.

17- 2 موجودات ضريبية مؤجلة

إنَّ الحركة على حساب الموجودات الضريبية المُؤجلة هي كما يلي:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	**1,338,589**	1,361,139
المضاف	**246,180**	349,910
المستبعد	**(476,890)**	(372,460)
رصيد نهاية السنة	**1,107,879**	1,338,589

17-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
الربح قبل الضريبة	**3,945,704,252**	1,167,136,466
التعديلات		
أرباح غير خاضعة للضريبة	**(1,221,800,450)**	(106,000,313)
مصاريف مرفوضة ضريبياً	**66,622,040**	62,662,671
الربح الضريبي	**2,790,525,842**	1,123,798,824
نسبة الضريبة	**%25**	%25
مقدار ضريبة الدخل	**697,631,461**	280,949,706
نسبة رسم إعادة الإعمار	**%10**	%10
رسم إعادة الإعمار	**69,763,146**	28,094,971
مصروف ضريبة الدخل للسنة الحالية	**767,394,607**	309,044,677
تسويات ضريبية للشركة التابعة	**230,710**	(349,910)
مصروف ضريبة الدخل	**767,625,317**	308,694,767

18 مطلوبات أخرى

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
حوالات و أوامر دفع	**2,303,435,123**	2,833,782,122
نفقات مستحقة غير مدفوعة	**1,307,769,100**	1,270,204,411
موردين	**1,107,437,982**	432,539,680
مستحق لجهات حكومية	**145,713,478**	105,999,858
مستحقات أرباح المساهمين	**80,102,939**	82,239,125
ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي	**23,053,631**	14,809,750
أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع	**20,044,382**	17,885,837
توقيفات محتجزة - متعهد استصناع	**19,346,582**	11,022,195
صندوق المخالفات الشرعية	**193,107**	-
ذمم دائنة أخرى	**27,853,426**	1,268,007
	5,034,949,750	4,769,750,985

19 حسابات الاستثمار المطلقة

	2019 عملاء ليرة سورية	2019 مصارف ومؤسسات مالية ليرة سورية	2019 المجموع ليرة سورية	2018 عملاء ليرة سورية	2018 مصارف ومؤسسات مالية ليرة سورية	2018 المجموع
حسابات التوفير	**12,853,606,655**	**2,735,960,125**	**15,589,566,780**	8,555,179,492	2,538,264,363	11,093,443,855
لأجل	**9,469,122,712**	**599,752,034**	**10,068,874,746**	8,283,682,798	104,934,000	8,388,616,798
الوكالات الاستثمارية	**15,337,170,170**	**1,936,000,000**	**17,273,170,170**	16,326,286,020	2,638,050,000	18,964,336,020
المجموع	**37,659,899,537**	**5,271,712,159**	**42,931,611,696**	33,165,148,310	5,281,248,363	38,446,396,673
أعباء محققة غير مستحقة الدفع	**223,960,839**	**31,350,511**	**255,311,350**	222,457,597	38,918,980	261,376,577
إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	**37,883,860,376**	**5,303,062,670**	**43,186,923,046**	33,387,605,907	5,320,167,343	38,707,773,250

20 احتياطي مخاطر الاستثمار

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	**210,829,472**	171,225,534
الإضافات خلال السنة	**63,458,161**	39,826,666
فروق سعر الصرف	**(100,738)**	(222,728)
	274,186,895	210,829,472

21 رأس المال المكتتب به (المدفوع)

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.
بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010. لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية و بذلك تم سداد كامل رأس المال.
بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحدى الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.
وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات، وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال البنك بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 وتعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة /91/ البند /3/ من المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءاً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.
في 1 تشرين الأول 2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 250,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد /2,500,000/ سهم بقيمة اسمية /100/ ليرة سوريةللسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة.
خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 29 نيسان 2019 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 6,000,000,000 ليرة سورية.

22 احتياطي عام مخاطر التمويل

بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن/ب4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم /1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1145/م/1 تاريخ 6 نيسان 2015، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 30 حزيران 2015، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن/ب4) تاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن/ب4) تاريخ 9 كانون الأول 2009.

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- يستمر العمل بأحكام المادة /14/ من المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية او أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.
- تم استخدام الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها البنك في عام 2019 بناء على القرار 4/م.ن الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ 14 شباط 2019، حيث كان إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل في 1 كانون الثاني 2019 مبلغ 33,051,351 ليرة سورية وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 31 كانون الأول 2011.
- تم إنهاء العمل بالقرار 597 وتعديلاته بموجب القرار 4/م ن الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ 14 شباط 2019.

23 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	**2,175,411,384**	2,175,411,384
القيمة العادلة للاستثمارات	**356,829,712**	-
إطفاء احتياطي القيمة العادلة للأصول الثابتة (مصنفة سابقاً استثمارات عقارية)	**(10,759,880)**	-
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	**2,521,481,216**	2,175,411,384

24 الاحتياطيات

24.1 الاحتياطي القانوني

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني.
يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

24.2 الاحتياطي الخاص

بناء على احكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأسمال البنك.

وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للبنك كما يلي كما يلي:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
الربح قبل الضريبة	**3,945,704,252**	1,167,136,466
ينزل منه:		
أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة	-	-
حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة	**(42,805)**	(43,168)
	3,945,661,447	1,167,093,298
الاحتياطي القانوني/الخاص 10%	**394,566,145**	116,709,330

الجدول التالي يوضح رصيد الاحتياطي القانوني:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	**430,618,546**	313,909,216
الاحتياطي القانوني المشكل خلال السنة	**394,566,145**	116,709,330
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**825,184,691**	430,618,546

الجدول التالي يوضح رصيد الاحتياطي الخاص:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	**430,618,546**	313,909,216
الاحتياطي الخاص المشكل خلال السنة	**394,566,145**	116,709,330
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**825,184,691**	430,618,546

25 احتياطي معدل الأرباح

	2019 ليرة سورية		2018 ليرة سورية	
	أصحاب حسابات الاستثمار	**أصحاب حقوق الملكية**	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حقوق الملكية
الرصيد الافتتاحي	**126,624,831**	**1,017,254,859**	40,965,245	518,507,215
الإضافات	**171,046,674**	**690,449,663**	92,299,088	596,451,791
الاستبعادات	**(27,018,084)**	**(415,564,791)**	(6,593,487)	(94,474,128)
فروقات أسعار الصرف	**(39,080)**	**(1,805,661)**	(46,015)	(3,230,019)
	270,614,341	**1,290,334,070**	126,624,831	1,017,254,859

26 الحقوق غير المسيطرة

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات

	المشتركة	
	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
شركات	**5,732,983,609**	4,316,920,953
تجزئة	**437,243,143**	290,453,010
	6,170,226,752	4,607,373,963

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية

	المشتركة	
	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
حسابات استثمارية	**258,339,930**	359,658,992
	258,339,930	359,658,992

29 المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. لم يقم البنك بتحميل أي نفقات لوعاء المضاربة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019، وكذلك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018، وقد تحمل البنك هذه النفقات على سبيل التبرع.

30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة)		
توفير	**181,284,150**	134,356,835
لأجل	**360,082,025**	224,083,158
عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)	**925,439,947**	824,412,779
	1,466,806,122	1,182,852,772

* لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

31 حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال

تبلغ حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
بصفته مضارب	**634,495,664**	398,150,285
بصفته رب مال	**3,844,893,273**	2,758,519,968
	4,479,388,937	3,156,670,253

32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
إيرادات العمولات والرسوم	**2,594,180,097**	1,252,714,681
أعباء الرسوم والعمولات	**(631,282,917)**	(291,944,925)
	1,962,897,180	960,769,756

33 إيرادات أخرى

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
أخرى	**28,044,604**	317,989,935
	28,044,604	317,989,935

34 نفقات الموظفين

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	**1,331,880,874**	1,085,592,053
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	**48,893,494**	41,361,043
مصاريف تدريب وسفر	**31,589,294**	7,386,320
نفقات طبية	**24,049,860**	20,425,463
	1,436,413,522	1,154,764,879

35 مصاريف إدارية وعمومية

	2019	2018
	ليرة سورية	ليرة سورية
تعويضات ومصاريف مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة	**222,786,756**	73,578,972
مصاريف إيجار	**200,194,495**	178,658,371
مصاريف أنظمة معلومات	**160,162,751**	138,851,191
رسوم وأعباء حكومية	**118,908,037**	155,261,947
مصاريف استشارات	**85,238,413**	79,664,672
مصاريف إدارية - صرافات آلية	**60,867,497**	46,243,344
مصاريف إعلان ومعارض	**57,047,424**	45,705,221
مصاريف صيانة	**57,439,256**	36,828,132
مصاريف سفر ومواصلات وضيافة	**45,533,213**	42,863,932
مصاريف الكهرباء والماء	**37,477,676**	37,763,016
مصاريف قضائية	**36,194,817**	1,197,358,732
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية	**28,500,000**	27,683,333
مصاريف التنظيف	**27,284,607**	19,852,134
مصاريف البريد والهاتف وشحن	**27,072,674**	17,826,371
مصاريف طباعة وقرطاسية	**27,057,740**	18,058,198
مصاريف حراسة	**22,397,847**	14,853,725
مصاريف تأمين	**21,340,134**	16,735,204
تبرعات	**8,600,000**	4,215,100
أخرى	**102,194,790**	58,187,660
	1,346,298,127	2,210,189,255

36 مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	غير موزع على المراحل	المجموع
تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة					
مصارف ومؤسسات مصرفية	**57,696,093**	**4,301,344**	**-**	**-**	**61,997,437**
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية	**-**	**-**	**250,648,797**	**-**	**250,648,797**
ذمم خارج بيان المركز المالي	**5,481,591**	**1,583,042**	**98,138,996**	**-**	**105,203,629**
استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة					
مصارف ومؤسسات مصرفية	**(9,766,531)**	**-**	**-**	**-**	**(9,766,531)**
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية	**(84,163,210)**	**(176,276,582)**	**-**	**-**	**(260,439,792)**
ذمم خارج بيان المركز المالي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
استخدام المخصصات الفائضة الناتجة عن القرار رقم (4/م.ن) كما في 1 كانون الثاني 2019	**-**	**-**	**-**	**(43,864,645)**	**(43,864,645)**
احتياطي عام مخاطر التمويل	**-**	**-**	**-**	**(33,051,351)**	**(33,051,351)**
	(30,752,057)	**(170,392,196)**	**348,787,793**	**(76,915,996)**	**70,727,544**

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات و تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م ن لعام 2019 .

37 حصة السهم من ربح السنة (مساهمي البنك)

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك	**3,178,038,437**	858,395,033
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	**60,000,000**	60,000,000
حصة السهم الأساسية من صافي ربح السنة (مساهمي البنك)	**52.97**	14.31

38 النقد وما في حكمه

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	**52,560,069,243**	46,537,340,207
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	**34,064,455,093**	37,090,791,587
(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لمصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل	**(45,516,810,234)**	(25,993,042,496)
(ينزل) أرصدة مقيدة السحب	**(19,538,931,843)**	(19,164,380,087)
	21,568,782,259	38,470,709,211

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.
بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل وزارة الخزانة الأمريكية 19,538,931,843 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 19,164,380,087 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018.

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لها القدرة على السـيطرة أو ممارسـة نفوذ هام عند اتخاذ القرارات. تتضـمن الأطراف ذات العلاقة المسـاهمين الهامين والجهات التي تمارس عليها المجموعة والمسـاهمين نفوذاً هاماً وأعضـاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسـين في المجموعة.

تشمل البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركـة	نوع الشركة	نشاط الشركة	نسبة الملكية	حصة البنك من رأس مال الشركة التابعة 2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
أموال الشام	محدودة المسؤولية	وساطة مالية	%99	**247,500,000**	247,500,000

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي مُلخص المُعاملات مع الجهات ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

	الشركة الزميلة ليرة سورية	الشركة التابعة ليرة سورية
بنود داخل بيان المركز المالي الموحد: الموجودات		
حسابات جارية وتحت الطلب	**5,841,210,842**	**-**
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الأصلي 3 أشهر او أقل	**21,088,547,502**	**-**
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر	**2,899,115,000**	**-**
موجودات أخرى	**70,290,695**	**-**
مجموع الموجودات	**29,899,164,039**	**-**
بنود داخل بيان المركز المالي الموحد: المطاليب		
حسابات جارية /تحت الطلب	**96,230**	**132,747,552**
حسابات الاستثمار المطلق/لأجل	**-**	**150,000,000**
مطلوبات أخرى	**-**	**-**
مجموع المطلوبات	**96,230**	**282,747,552**
بنود خارج بيان المركز المالي الموحد:		
كفالات واردة	**13,952,000,000**	**-**
بنود بيان الدخل الموحد:		
إيرادات الأنشطة الاستثمارية	**223,234,562**	**-**
نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	**5,399,515**

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

	2019 **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية
الإدارة التنفيذية العليا		
رواتب ومكافآت	**396,449,806**	208,057,426
مجلس الإدارة		
تعويضات ومصاريف إقامة واجتماعات	**100,570,256**	71,754,441
هيئة الرقابة الشرعية		
تعويضات	**28,500,000**	27,683,333
	525,520,062	307,495,200

بلغت قيمة المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والتي أُقرت في اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 29 نيسان 2019 مبلغ 38,000,000 ليرة سورية تم احتجازها ضمن النفقات غير المدفوعة لعام 2018، وسددت نقداً خلال شهر تموز 2019.

40 إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث ووقعت.
تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك البنكي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه البنكي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف البنكية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق وفاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدث ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

مجلس الإدارة:
يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر البنك إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وكان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة.
يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للبنك تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر البنك.
يقوم مجلس الإدارة بالتأكيد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها البنك في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:
تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في البنك لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط البنك ومنتجاته البنكية وتتأكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:
تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتفعيل نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك في عمله البنكي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:
تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال البنك آخذة بعين الاعتبار منتجات البنك ونشاطاته البنكية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي ووفاق بازل II.
تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:
تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة وتتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقيم فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية

40.1.1 التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله البنكي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء ويقيس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركزات القائمة في الودائع النقدية لدى البنك التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها البنك مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله البنكي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثر العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها. تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك وآليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاء بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

40.1.2 الاستراتجيات العامة لإدارة المخاطر

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد اجراءات ضبط ورقابة من خلال:

- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحوطة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.3 الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

قام بنك الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والاجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق والسيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.
- قسم أمن المعلومات

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.

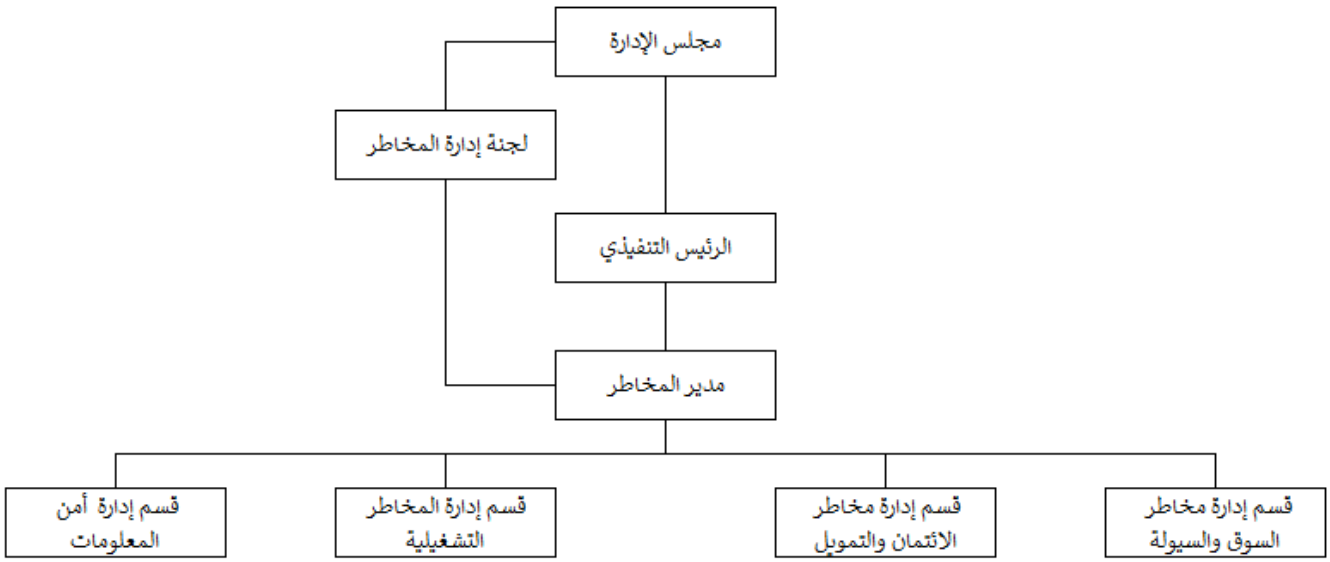

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر

يقوم البنك بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركزات في الدول ومخاطر التركزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركز في المنتجات المصرفية.

البيان	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
أرصدة لدى مصارف مركزية	**51,897,533,527**	47,887,960,165
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	**34,064,455,093**	37,090,791,587
حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	**11,408,384,361**	6,945,000,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:		
للافراد:		
للأفراد	**985,505,393**	591,227,253
التمويلات العقارية	**2,669,902,664**	1,665,344,597
للشركات:		
الشركات الكبرى	**60,063,545,299**	43,893,140,863
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	**2,181,775,297**	1,831,352,242
للحكومة والقطاع العام	**-**	-
الاستثمارات العقارية	**2,276,500,000**	2,380,850,000
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	**164,343,393**	134,933,805
الموجودات الثابتة	**10,391,860,898**	6,627,130,010
الموجودات غير الملموسة	**43,138,048**	6,933,540
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	**2,263,455,530**	2,163,455,530
موجودات ضريبية مؤجلة	**1,107,879**	1,338,589
الموجودات الأخرى	**862,960,263**	2,276,009,080
بنود خارج الميزانية		
كفالات	**2,420,853,102**	2,375,868,232
اعتمادات	**11,027,076,812**	4,053,909,940
قبولات	**2,500,000,000**	-
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة	**4,984,306,635**	12,455,170,002
الإجمالي	**200,206,704,194**	172,380,415,435

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر (تتمة)

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحاليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريو هات تخص الضمانات المقبولة ونستطيع القول أن السيناريوهات المتبعة مستقرأة من الواقع وتحاكي الظروف الحالية، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدة وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله وضماناته.
قام البنك بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.
قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر ونماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

40.1.5 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها البنك مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للبنك لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها البنك وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلط الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكمن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للبنك.
و بخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه البنك في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة البنك وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.
تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكمن الخطر التشغيلي الذي يرافق البنك في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعة والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدث ووقعت.
يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق البنك لوفاق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى البنك وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلط الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها البنك في عمله.
يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

40.1.6 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر

يتم إجراء مراجعة لمكامن الخطر القائمة في نشاطات البنك وإداراته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتياجات العمل البنكي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددات الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي وأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية

40.2.1 مخاطر الائتمان

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الاخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد من مدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.
يقوم البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقوف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة العملاء كمجموعات مترابطة وتقوم اللجان الائتمانية بمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل ويتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.
لقياس مخاطر الائتمان يقوم البنك بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة لملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة.
يعتمد البنك في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى.
كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدة بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يمنع حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدة، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تشكيلها.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لذمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد او مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ م.ن / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية.

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية، وبلغت 1,203,354,105 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019، وقد تم جدولتها بموجب قلب دين وتصنيفها ضمن المرحلة الثانية (مقابل 15,045,551 ليرة سورية معاد جدولتها بموجب قلب دين وصنفت كديون تتطلب اهتماماً خاصاً كما في 31 كانون الأول 2018).

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح دون زيادة. بلغت الديون المعاد هيكلتها 49,356,822 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 وتم تصنيفها بعد الهيكلة ضمن المرحلة الثانية (مقابل 236,772,853 ليرة سورية صنفت كديون تتطلب اهتماماً خاصاً كما في 31 كانون الأول 2018).

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة ومواءمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار.

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية

2019	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات و آليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
البند							
أرصدة لدى مصارف مركزية	**51,914,028,768**	**-**	**-**	**-**	**-**	**51,914,028,768**	**16,495,241**
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	**34,070,170,157**	**-**	**-**	**-**	**-**	**34,070,170,157**	**5,715,064**
حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	**17,178,143,160**	**-**	**-**	**-**	**-**	**17,178,143,160**	**5,769,758,799**
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي	**68,448,832,609**	**68,579,091**	**40,721,680,238**	**2,873,522,246**	**43,663,781,575**	**24,785,051,034**	**2,548,103,956**
للأفراد	**1,096,051,477**	**42,770,331**	**784,213,895**	**195,019,144**	**1,022,003,370**	**74,048,107**	**110,546,083**
التمويلات العقارية	**2,712,617,621**	**400,000**	**2,518,077,173**	**9,745,030**	**2,528,222,203**	**184,395,418**	**42,714,958**
الشركات الكبرى	**64,640,163,511**	**25,408,760**	**37,419,389,170**	**2,668,758,072**	**40,113,556,002**	**24,526,607,509**	**2,394,842,915**
	171,611,174,694	**68,579,091**	**40,721,680,238**	**2,873,522,246**	**43,663,781,575**	**127,947,393,119**	**8,340,073,060**
بنود خارج بيان المركز المالي							
اعتمادات مستندية	**11,027,076,812**	**4,852,302,003**	**-**	**-**	**4,852,302,003**	**6,174,774,809**	**15,877,113**
قبولات	**2,500,000,000**	**2,500,000,000**	**-**	**-**	**2,500,000,000**	**-**	**-**
كفالات:	**2,420,853,102**	**1,043,009,627**	**-**	**-**	**1,043,009,627**	**1,377,843,475**	**116,242,589**
لقاء دفع	**2,085,201,379**	**932,428,365**	**-**	**-**	**932,428,365**	**1,152,773,014**	**111,821,508**
لقاء حسن تنفيذ	**262,415,723**	**86,431,156**	**-**	**-**	**86,431,156**	**175,984,567**	**3,245,749**
لقاء اشتراك في مناقصات	**73,236,000**	**24,150,106**	**-**	**-**	**24,150,106**	**49,085,894**	**1,175,332**
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**4,984,306,635**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4,984,306,635**	**-**
	20,932,236,549	**8,395,311,630**	**-**	**-**	**8,395,311,630**	**12,536,924,919**	**132,119,702**

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي: (توزع حسب بلد الاقامة للطرف المقابل)

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
البند	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
أرصدة لدى مصارف مركزية	**51,897,533,527**	-	-	-	-	-	-	**51,897,533,527**
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	**6,756,668,095**	**27,141,304,975**	**161,872,240**	**4,609,783**	-	-	-	**34,064,455,093**
حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	**7,379,901,173**	**4,028,483,188**	-	-	-	-	-	**11,408,384,361**
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي								
للأفراد:								
للأفراد	**985,505,393**	-	-	-	-	-	-	**985,505,393**
التمويلات العقارية	**2,669,902,664**	-	-	-	-	-	-	**2,669,902,664**
للشركات:	-	-	-	-	-	-	-	
الشركات الكبرى	**60,063,545,299**	-	-	-	-	-	-	**60,063,545,299**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	**2,181,775,297**	-	-	-	-	-	-	**2,181,775,297**
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	**3,168,220**	**76,392,805**	-	-	-	-	-	**79,561,025**
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	**2,263,455,530**	-	-	-	-	-	-	**2,263,455,530**
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2019	**134,201,455,198**	**31,246,180,968**	**161,872,240**	**4,609,783**				**165,614,118,189**
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2018	107,900,459,618	34,743,905,101	169,043,960	-	-	-	-	142,813,408,679

*باستثناء دول الشرق الأوسط.

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
أرصدة لدى مصارف مركزية	**51,897,533,527**	-	-	-	-	-	-	-	**51,897,533,527**
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	**34,064,455,093**	-	-	-	-	-	-	-	**34,064,455,093**
حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	**11,408,384,361**	-	-	-	-	-	-	-	**11,408,384,361**
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	**5,376,002,280**	**51,445,145,340**	**3,649,785,330**	**218,573,705**	**3,655,408,058**	-	**1,555,813,940**	**65,900,728,653**
موجودات أخرى	**79,561,025**	-	-	-	-	-	-	-	**79,561,025**
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	**2,263,455,530**	-	-	-	-	-	-	-	**2,263,455,530**
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2019	**99,713,389,536**	**5,376,002,280**	**51,445,145,340**	**3,649,785,330**	**218,573,705**	**3,655,408,058**	**-**	**1,555,813,940**	**165,614,118,189**
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2018	94,832,343,724	3,986,123,068	40,109,948,231	225,185,989	117,577,056	2,259,171,978	-	1,283,058,633	142,813,408,679

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

بهدف قياس مخاطر السوق قام البنك بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة البنكية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعملة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعدل بما يتناسب مع نشاط البنك، كما قام البنك بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله لتقارن بالحدود المسموح بها كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرارات والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم البنك بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

يقوم البنك بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة البنك كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى البنك.

سياسة إدارة مخاطر السوق

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله البنكي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد –العملة – السوق- الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارت مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التمازج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

أ- مخاطر معدل العائد

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيلها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد ولم يقم البنك بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر عن طريق وضع سقوف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المرابحات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المرابحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وبإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقديا في عقود التمويل بالمضاربة.

وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطيات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق.

يقوم البنك بالافصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الافصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

.

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

د- مخاطر العملات الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/-1% من قيمة الأموال الخاصة الصافية للبنك، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة الصافية، هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الاجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل.
لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الآجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
ترى الإدارة أن البنك يقوم بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.
فيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2019		ليرة سورية	
العملة	**مركز القطع**	**الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة**	**الأثر على حقوق الملكية**
دولار أمريكي (مدين)	**20,681,976,180**	**2,068,197,618**	**3,037,403,956**
يورو (دائن)	**(53,588,360)**	**(5,358,836)**	**(4,019,127)**
جنيه استرليني (دائن)	**(6,543,256)**	**(654,326)**	**(490,744)**
عملات اخرى (دائن)	**(3,695,045,915)**	**(369,504,592)**	**(277,128,444)**

2018		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (مدين)	9,798,133,424	979,813,342	1,150,662,613
يورو (مدين)	10,362,739	1,036,274	777,205
جنيه استرليني (دائن)	(6,355,297)	(635,530)	(476,647)
عملات اخرى (مدين)	7,124,941,348	712,494,135	534,370,601

هـ - مخاطر اسعار الاسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى البنك سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع

تنشا مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية، حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن البنك قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من المنتجات البنكية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.
يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم- سعر الصرف- الظروف الاقتصادية- تكلفة الانتاج- مدى توفر البديل- الاستقرار السياسي).

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الاجنبية:

2019 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	22,323,651,500	3,858,708,931	2,996,546	-	-	4,780,512	26,190,137,489
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	22,106,085,091	6,050,403,298	726,600	-	-	6,066,142,075	34,223,357,064
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	22	-	-	-	-	21,276,956,485	21,276,956,507
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	9	166,486	-	-	-	-	166,495
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	292,484,931	27,910,716	-	-	-	79,328,709	399,724,356
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,881,757,017	-	-	-	-	-	1,881,757,017
مجموع الموجودات	46,603,978,570	9,937,189,431	3,723,146	-	-	27,427,207,781	83,972,098,928
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	10,470,454,251	7,337,268,500	8,577,900	-	23,040,219	24,314,203,637	42,153,544,507
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	3,129,119,625	1,287,361,697	1,688,502	-	-	3,507,843,024	7,926,012,848
تأمينات نقدية	4,806,291,531	645,819,105	-	-	-	2,762,100,689	8,214,211,325
مخصصات متنوعة	159,098,811	156,362	-	-	-	-	159,255,173
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	2,381,079,174	106,561,243	-	-	-	515,066,127	3,002,706,544
مجموع المطلوبات	20,946,043,392	9,377,166,907	10,266,402	-	23,040,219	31,099,213,477	61,455,730,397
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,458,898,048	545,805,883	-	-	-	-	5,004,703,931
حقوق المساهمين	517,060,950	67,805,001	-	-	-	-	584,865,951
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	25,922,002,390	9,990,777,791	10,266,402	-	23,040,219	31,099,213,477	67,045,300,279
صافي التركز داخل الميزانية	20,681,976,180	(53,588,360)	(6,543,256)	-	(23,040,219)	(3,672,005,696)	16,926,798,649

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الاجنبية:

2018 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	8,163,791,190	1,575,889,713	2,898,192	-	-	1,360,355	9,743,939,450
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	27,295,845,849	7,274,329,465	702,750	-	-	4,707,493,350	39,278,371,414
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,249,798,194	2,683,212,140	-	-	-	18,742,374,661	22,675,384,995
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	9	169,760	-	-	-	712	170,481
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة			-	-	-		-
موجودات أخرى	481,303,744	19,921,419	-	-	-	23,446,966	524,672,129
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,881,757,017	-	-	-	-	-	1,881,757,017
مجموع الموجودات	39,072,496,003	11,553,522,497	3,600,942	-	-	23,474,676,044	74,104,295,486
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	7,037,846,456	1,997,666,061	8,296,350	-	22,622,961	15,538,918,156	24,605,349,984
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	14,942,029,559	4,633,719,126	1,659,889	-	-	122,985,151	19,700,393,725
تأمينات نقدية	457,956,537	4,141,490,981	-	-	-	-	4,599,447,518
مخصصات متنوعة	159,098,811	159,437	-	-	-	-	159,258,248
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	2,490,170,507	150,072,322	-	-	-	665208428	3,305,451,257
مجموع المطلوبات	25,087,101,870	10,923,107,927	9,956,239	-	22,622,961	16,327,111,735	52,369,900,732
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	3,660,061,232	530,390,175	-	-	-	-	4,190,451,407
حقوق المساهمين	527,199,477	89,661,656	-	-	-	-	616,861,133
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	29,274,362,579	11,543,159,758	9,956,239	-	22,622,961	16,327,111,735	57,177,213,272
صافي التركز داخل الميزانية	9,798,133,424	10,362,739	(6,355,297)	-	(22,622,961)	7,147,564,309	16,927,082,214

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة العائد

2019	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الاجمالي
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
الموجودات								
أرصدة لدى مصارف والمؤسسات المالية	-	35,000,000	2,483,150,000	1,906,115,000	2,180,000,000	150,000,000	-	6,754,265,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	819,284,665	2,091,644,833	24,864,455,880	23,850,402,565	3,898,355,552	2,716,244,916	6,744,686,167	64,985,074,578
مجموع الموجودات	819,284,665	2,126,644,833	27,347,605,880	25,756,517,565	6,078,355,552	2,866,244,916	6,744,686,167	71,739,339,578
المطلوبات								
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	155,000,000	330,000,000	-	-	-	250,000,000	-	735,000,000
مجموع المطلوبات	155,000,000	330,000,000	-	-	-	250,000,000	-	735,000,000
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	3,535,491,365	9,102,621,950	10,688,522,690	7,064,434,426	5,299,501,556	5,199,011,730	2,042,027,979	42,931,611,696
مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق	3,690,491,365	9,432,621,950	10,688,522,690	7,064,434,426	5,299,501,556	5,449,011,730	2,042,027,979	43,666,611,696
الفجوة في كل فترة	(2,871,206,700)	(7,305,977,117)	16,659,083,190	18,692,083,139	778,853,996	(2,582,766,814)	4,702,658,188	28,072,727,882
الفجوة التراكمية	(2,871,206,700)	(10,177,183,817)	6,481,899,373	25,173,982,512	25,952,836,508	23,370,069,694	28,072,727,882	

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة العائد (تتمة)

2018	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الاجمالي
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
الموجودات								
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	6,418,260,000	35,000,000	6,580,000,000	330,000,000	-	-	-	13,363,260,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,743,572,443	1,333,642,203	19,356,280,529	16,785,970,370	2,974,077,006	2,563,476,649	4,398,728,260	49,155,747,460
مجموع الموجودات	8,161,832,443	1,368,642,203	25,936,280,529	17,115,970,370	2,974,077,006	2,563,476,649	4,398,728,260	62,519,007,460
تأمينات نقدية	525,000	4,733,280	-	-	-	-	-	5,258,280
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	-	1,856,000,000	1,744,000,000	-	-	-	155,000,000	3,755,000,000
مجموع المطلوبات	525,000	1,860,733,280	1,744,000,000	-	-	-	155,000,000	3,760,258,280
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	2,733,513,483	8,834,646,809	9,569,632,183	6,743,132,432	4,137,241,347	5,044,196,033	1,384,034,385	38,446,396,672
مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق	2,734,038,483	10,695,380,089	11,313,632,183	6,743,132,432	4,137,241,347	5,044,196,033	1,539,034,385	42,206,654,952
الفجوة في كل فترة	5,427,793,960	(9,326,737,886)	14,622,648,346	10,372,837,938	(1,163,164,341)	(2,480,719,384)	2,859,693,875	20,312,352,508
الفجوة التراكمية	5,427,793,960	(3,898,943,926)	10,723,704,420	21,096,542,358	19,933,378,017	17,452,658,633	20,312,352,508	

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

تحليل الحساسية لمخاطر العائد

الفجوة التراكمية لغاية سنة

العملة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
2019		%2	75%
ليرة سورية	**309,190,670**	**6,183,813**	**4,637,860**
دولار	**(2,029,817,095)**	**(40,596,342)**	**(30,447,256)**
يورو	**1,907,624,635**	**38,152,493**	**28,614,370**
عملات أخرى	**23,183,071,484**	**463,661,430**	**347,746,072**

العملة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
2018		%2	75%
ليرة سورية	(10,824,723,660)	(216,494,473)	(162,370,855)
دولار	960,235,355	19,204,707	14,403,530
يورو	7,138,912,277	142,778,246	107,083,684
عملات أخرى	20,178,234,661	403,564,693	302,673,520

40.2.3 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً.
يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ البنك في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 41.25 % كما في 31 كانون الأول 2019 بينما بلغت 63.13% كما في 31 كانون الأول 2018.
يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2019 كانت قد بلغت 64.82 % بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 50.26%.

قامت إدارة البنك بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطرالسيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى البنك.
- من ناحية إدارة المطلوبات :إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد :تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية :إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراءرقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5 %.
هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم البنك بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

السيناريوهات التي تطبق دورياً على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم البنك بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات لتقييم درجة تحمل البنك للمخاطر المفترضة والحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل بقيمها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحياناً إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن.

يتم أيضاً إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الآجلة بافتراض عمليات كسر وسحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن وعلى بعض من أصناف الزبائن.

أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد و التسليف و مجلس إدارة بنك الشام.

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة)على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي كما في 31 كانون الأول 2019:

المبلغ بآلاف الليرات السورية	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	من سنة الى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	**57,391,278**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**57,391,278**
حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	**12,082,373**	**-**	**2,443,150**	**-**	**-**	**-**	**-**	**19,538,932**	**34,064,455**
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	**3,829,567**	**35,000**	**3,307,702**	**1,906,115**	**2,180,000**	**150,000**	**-**	**-**	**11,408,384**
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	**383,069**	**2,474,306**	**25,245,048**	**24,014,999**	**4,252,848**	**2,752,007**	**6,778,452**	**-**	**65,900,729**
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**164,343**	**-**	**164,343**
استثمارات عقارية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2,276,500**	**2,276,500**
موجودات ثابتة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**10,391,861**	**10,391,861**
موجودات غير ملموسة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**43,138**	**43,138**
ضريبة الدخل المؤجلة	**1,108**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,108**
موجودات أخرى	**375,480**	**1,373**	**6,173**	**181,783**	**276,369**	**21,682**	**100**	**-**	**862,960**
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2,263,456**	**2,263,456**
مجموع الموجودات	**74,062,875**	**2,510,679**	**31,002,073**	**26,102,897**	**6,709,217**	**2,923,689**	**6,942,895**	**34,513,887**	**184,768,212**
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	**45,671,810**	**330,000**	**-**	**-**	**-**	**250,000**	**-**	**-**	**46,251,810**
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	**49,454,400**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**49,454,400**
تأمينات نقدية	**4,563,146**	**38,077**	**5,415,715**	**436,703**	**65,404**	**49,262**	**5,054**	**-**	**10,573,361**
مخصصات متنوعة	**4,209**	**-**	**23,251**	**-**	**-**	**-**	**458,926**	**-**	**486,386**
مخصص ضريبة الدخل	**-**	**-**	**-**	**622,078**	**-**	**-**	**-**	**-**	**622,078**
مطلوبات أخرى	**3,174,303**	**1,025,880**	**26,082**	**-**	**-**	**932**	**807,753**	**-**	**5,034,950**
مجموع المطلوبات	**102,867,868**	**1,393,957**	**5,465,048**	**1,058,781**	**65,404**	**300,194**	**1,271,733**	**-**	**112,422,985**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**15,724,807**	**7,086,624**	**8,718,872**	**4,767,802**	**2,994,613**	**3,671,207**	**767,799**	**-**	**43,731,724**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**118,592,675**	**8,480,581**	**14,183,920**	**5,826,583**	**3,060,017**	**3,971,401**	**2,039,532**	**-**	**156,154,709**
فجوة السيولة 2019	**(44,529,800)**	**(5,969,902)**	**16,818,153**	**20,276,314**	**3,649,200**	**(1,047,712)**	**4,903,363**	**34,513,887**	**28,613,503**

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي كما في 31 كانون الأول 2018:

المبلغ بآلاف الليرات السورية	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	من سنة الى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	51,101,531	-	-	-	-	-	-	-	51,101,531
حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	11,311,412	35,000	6,580,000	-	-	-	-	19,164,380	37,090,792
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	6,945,000.00	-	-	-	-	6,945,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	568,890	1,333,642	19,356,281	16,785,970	2,974,077	2,563,477	4,398,728	-	47,981,065
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	134,934	-	134,934
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-				-	6,627,130	6,627,130
موجودات غير ملموسة	-	-	-				-	6,933	6,933
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	1,339.00	-	-	-	-	1,339
موجودات أخرى	559,049	78,719	243,072	934,576.00	22,777	293,942	143,874	-	2,276,009
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,163,456	2,163,456
مجموع الموجودات	63,540,882	1,447,361	26,179,353	24,666,885	2,996,854	2,857,419	4,677,536	30,342,749	156,709,039
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	24,467,042	1,856,000	1,744,000	-	-	-	155,000	-	28,222,042
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	10,793,414	8,095,060	8,095,060	8,095,060	8,095,060	5,396,707	5,396,707	-	53,967,068
تأمينات نقدية	386,103	48,863	1,008,000	3,411,686	123,320	267,095	-	-	5,245,067
مخصصات متنوعة	3,626	-	-	-	-	-	-	286,694	290,320
مخصص ضريبة الدخل	-		-	313,010	-	-	-		313,010
مطلوبات أخرى	3,660,813	1,097,238	11,700	-	-	-	-	-	4,769,751
مجموع المطلوبات	39,310,998	11,097,161	10,858,760	11,819,756	8,218,380	5,663,802	5,551,707	286,694	92,807,258
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	2,749,510	9,020,291	9,632,703	6,793,338	4,167,236	5,078,839	1,603,310	-	39,045,227
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	42,060,508	20,117,452	20,491,463	18,613,094	12,385,616	10,742,641	7,155,017	286,694	131,852,485
فجوة السيولة 2018	21,480,374	(18,670,091)	5,687,890	6,053,791	(9,388,762)	(7,885,222)	(2,477,481)	30,056,055	24,856,554

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

بنود خارج بيان المركز المالي

2019	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الاعتمادات والقبولات	**13,527,076,812**	**-**	**-**	**13,527,076,812**
سقوف غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة	**4,984,306,635**	**-**	**-**	**4,984,306,635**
الكفالات	**2,416,087,102**	**4,766,000**	**-**	**2,420,853,102**
المجموع	**20,927,470,549**	**4,766,000**	**-**	**20,932,236,549**

2018	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الاعتمادات والقبولات	4,053,909,940	-	-	4,053,909,940
سقوف غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة	12,455,170,002	-	-	12,455,170,002
الكفالات	2,375,868,232	-	-	2,375,868,232
المجموع	18,884,948,174	-	-	18,884,948,174

40.2.4 المخاطر التشغيلية

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج إما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة، أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة، أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون، أو المخاطر المصاحبة لمنتجات البنك المعتمدة والخدمات البنكية المقدمة.

يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة وتتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصقل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل البنكي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات البنك وتحديد المخاطر المرافقة لها.

يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبينة على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة البنكية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.4 المخاطر التشغيلية (تتمة)

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءت الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثر العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال البنك.

المخاطر الشرعية:

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.

لتجنب هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي:

- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للبنك بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في البنك تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي البنكية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات البنكية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات البنكية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وإعداد إجراءات واستبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناظمة لعمل الجهاز البنكي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة عن عدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر البنكية الأخرى التي يواجهها، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

بهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءت العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم البنك باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي البنك اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود البنك بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة البنك وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي البنك اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

40 إدارة المخاطر(تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.4 المخاطر التشغيلية (تتمة)

خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية وتضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع وتسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة وإدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك.
توفر خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك وتؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات وتؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد إجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقق الغاية المرجوة منها وتضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر وتتأكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور والمفاتيح العادية والالكترونية وتؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات والشبكة البديلة والرديفة والنظام البنكي والتطبيقات البديلة وتدير عملية التشغيل البديل وتؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات وتعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
- خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ وتناقش موضوع الإعلان وتفعيل حالات الطوارئ ومستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
- خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ ومن ثم العودة إلى التشغيل العادي وتشغيل المركز البديل وإيقاف المركز الرئيسي وتحدد الخدمات المشمولة بالطوارئ والمستثناة منها.
- خطة النسخ الاحتياطي والاستعادة التي تدير التطبيقات وقواعد بياناتها والملفات الالكترونية لدوائر وأقسام البنك وتسلط الضوء على إعدادات المبدلات والموزعات وإعدادات أنظمة تشغيل المخدمات والأرشيف الالكتروني والمستندات والوثائق الورقية.
- خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل وآلية اتصال فريق خطة الطوارئ وحدود التعميم والتبليغ.
- خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث والتبليغ عنها وتصنف الحوداث إلى عادية أو طارئة وتسجل الحوادث وتحدد مسؤولية المتابعة والمعالجة.
- خطة التنسيق والفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار والتنسيق مع مسؤول إعلان وتفعيل الطوارئ والتنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ ومع دائرة الموارد البشرية ودوائر البنك ذات العلاقة وتناقش موضوع الإخلاء والإسعافات الأولية.

قام البنك أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة والنقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية وآجال التمويلات القائمة والمتوقعة وتم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحتفظ بها وتوزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

41 التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

- **قطاع الأعمال:**

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات:يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

البيـــان	الأفراد ليرة سورية	المؤسسات ليرة سورية	الخزينة ليرة سورية	التجارة الخارجية ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	**2019** **ليرة سورية**	2018 ليرة سورية
إجمالي الإيرادات	**437,243,143**	**5,732,983,609**	**859,227,381**	**899,803,873**	**1,091,137,911**	**9,020,395,917**	6,388,297,241
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	**6,880,450**	**79,826,541**	**(52,230,905)**	**(105,203,630)**	-	**(70,727,544)**	185,000,000
نتائج أعمال القطاع	**444,123,593**	**5,812,810,150**	**806,996,476**	**794,600,243**	**1,091,137,911**	**8,949,668,373**	6,573,297,241
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	**(5,003,964,121)**	**(5,003,964,121)**	(5,406,160,775)
الربح قبل الضرائب	**444,123,593**	**5,812,810,150**	**806,996,476**	**794,600,243**	**(3,912,826,210)**	**3,945,704,252**	1,167,136,466
ضريبة الدخل	-	-	-	-	**(767,625,317)**	**(767,625,317)**	(308,694,767)
صافي ربح السنة	**444,123,593**	**5,812,810,150**	**806,996,476**	**794,600,243**	**(4,680,451,527)**	**3,178,078,935**	858,441,699
موجودات القطاع	**3,655,408,057**	**62,245,320,596**	**95,627,280,347**	**7,316,398,460**	-	**168,844,407,460**	146,026,979,088
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	**15,923,804,985**	**15,923,804,985**	10,682,058,583
مجموع الموجودات	**3,655,408,057**	**62,245,320,596**	**95,627,280,347**	**7,316,398,460**	**15,923,804,985**	**184,768,212,445**	156,709,037,671
مطلوبات القطاع	-	-	**46,271,854,616**	**9,132,539,552**	-	**55,404,394,168**	34,211,752,749
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	**57,018,590,044**	**57,018,590,044**	58,595,504,945
مجموع المطلوبات	-	-	**46,271,854,616**	**9,132,539,552**	**57,018,590,044**	**112,422,984,212**	92,807,257,694

41 التحليل القطاعي (تتمة)

- **قطاع التوزيع الجغرافي:**

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وافريقيا وأوروبا.

2019

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
الإيرادات			
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة	**6,177,908,397**	**250,658,285**	**6,428,566,682**
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	**(1,949,177,745)**	**-**	**(1,949,177,745)**
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	**1,962,897,180**	**-**	**1,962,897,180**
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	**600,887,451**	**-**	**600,887,451**
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	**-**	**-**	**-**
إيرادات اخرى	**28,044,604**	**-**	**28,044,604**
إجمالي الأرباح التشغيلية	**6,820,559,887**	**250,658,285**	**7,071,218,172**
مصاريف تشغيلية	**(2,782,711,649)**	**-**	**(2,782,711,649)**
مخصصات تشغيلية أخرى	**(342,802,271)**	**-**	**(342,802,271)**
صافي الأرباح قبل الضريبة	**3,695,045,967**	**250,658,285**	**3,945,704,252**
مصروف ضريبة الدخل	**(767,625,317)**	**-**	**(767,625,317)**
صافي أرباح السنة	**2,927,420,650**	**250,658,285**	**3,178,078,935**
الموجودات	**184,736,601,328**	**31,611,117**	**184,768,212,445**

2018

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
الإيرادات			
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة	4,618,624,735	348,408,220	4,967,032,955
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(1,810,362,702)	-	(1,810,362,702)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	960,769,756	-	960,769,756
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	142,504,595	-	142,504,595
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات اخرى	317,989,935	-	317,989,935
إجمالي الأرباح التشغيلية	4,229,526,319	348,408,220	4,577,934,539
مصاريف تشغيلية	(3,179,954,134)	-	(3,179,954,134)
مخصصات تشغيلية أخرى	(230,843,939)	-	(230,843,939)
صافي الأرباح قبل الضريبة	818,728,246	348,408,220	1,167,136,466
مصروف ضريبة الدخل	(308,694,767)	-	(308,694,767)
صافي أرباح السنة	510,033,479	348,408,220	858,441,699
الموجودات	121,796,088,610	34,912,949,061	156,709,037,671

42 إدارة رأس المال

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:
لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المثقلة أيضاً حسب دراجة المخاطرة والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية وعلاوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة والأرباح المدورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة وصافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم البنك المعاد شراؤها وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية السنة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة والغير المكونة من قبل البنك والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

	2019	2018
	ليرة سورية	ليرة سورية
الأموال الخاصة الأساسية	**26,044,857,582**	22,637,169,542
رأس المال	**6,000,000,000**	5,250,000,000
أرباح مدورة غير محققة *	**14,708,920,881**	14,708,920,881
أرباح / خسائر متراكمة محققة	**2,439,531,297**	807,850,250
احتياطي قانوني	**825,184,691**	430,618,546
احتياطي خاص	**825,184,691**	430,618,546
احتياطي معادل الأرباح	**1,290,334,070**	1,017,254,859
الموجودات غير الملموسة	**(43,138,048)**	(6,933,540)
عقارات آيلة للبنك وفاءً لديونه	**(1,160,000)**	(1,160,000)
الأموال الخاصة المساندة	-	33,051,351
احتياطي مخاطر التمويل	-	33,051,351
صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي	**26,044,857,582**	22,670,220,893
الموجودات المثقلة	**85,262,507,230**	74,056,691,193
حسابات خارج الميزانية المثقلة	**5,463,180,854**	634,465,549
المخاطر التشغيلية	**5,483,334,921**	4,606,804,947
مركز القطع التشغيلي	**4,932,358,069**	7,159,680,270
	101,141,381,074	86,457,641,959
نسبة كفاية رأس المال (%)	**25.75%**	26.22%
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	**25.75%**	26.18%
نسبة رأس المال الأساسي إلى صافي حقوق الملكية (%)	**100%**	99.85%

حسب قرارمجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادرفي 24 كانون الثاني2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 26 شباط 2014 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الاساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب4 عام 2007.

43 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

2019 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	**57,391,278**	**-**	**57,391,278**
حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية	**14,525,523**	**19,538,932**	**34,064,455**
ايداعات لدى مصارف مؤسسات مالية	**11,408,384**	**-**	**11,408,384**
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	**59,122,277**	**6,778,452**	**65,900,729**
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	**-**	**164,343**	**164,343**
استثمارات في العقارات	**-**	**2,276,500**	**2,276,500**
موجودات ثابتة	**-**	**10,391,861**	**10,391,861**
موجودات غير ملموسة	**-**	**43,138**	**43,138**
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	**1,108**	**-**	**1,108**
موجودات أخرى	**862,860**	**100**	**862,960**
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	**-**	**2,263,456**	**2,263,456**
مجموع الموجودات	**143,311,430**	**41,456,782**	**184,768,212**
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	**46,251,810**	**-**	**46,251,810**
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	**49,454,400**	**-**	**49,454,400**
تأمينات نقدية	**10,568,307**	**5,054**	**10,573,361**
مخصصات متنوعة	**27,460**	**458,926**	**486,386**
مخصص ضريبة الدخل	**622,078**	**-**	**622,078**
مطلوبات أخرى	**4,227,197**	**807,753**	**5,034,950**
مجموع المطلوبات	**111,151,252**	**1,271,733**	**112,422,985**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**42,963,925**	**767,799**	**43,731,724**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**154,115,177**	**2,039,532**	**156,154,709**
الصافي	**(10,803,747)**	**39,417,250**	**28,613,503**

43 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

2018 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	51,101,531	-	51,101,531
حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية	17,926,412	19,164,380	37,090,792
ايداعات لدى مصارف ومؤسسات مالية	6,945,000	-	6,945,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	43,582,337	4,398,728	47,981,065
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	134,934	134,934
استثمارات في العقارات	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	6,627,130	6,627,130
موجودات غير ملموسة	-	6,933	6,933
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	1,339	-	1,339
موجودات أخرى	2,132,135	143,874	2,276,009
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	2,163,456	2,163,456
مجموع الموجودات	121,688,754	35,020,285	156,709,039
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	28,067,042	155,000	28,222,042
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	48,570,361	5,396,707	53,967,068
تأمينات نقدية	5,245,067	-	5,245,067
مخصصات متنوعة	3,626	286,694	290,320
مخصص ضريبة الدخل	313,010	-	313,010
مطلوبات أخرى	4,769,751	-	4,769,751
مجموع المطلوبات	86,968,857	5,838,401	92,807,258
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	37,441,917	1,603,310	39,045,227
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	124,410,774	7,441,711	131,852,485
الصافي	2,722,020-	27,578,574	24,856,554

44 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
اعتمادات مستندية	**11,027,076,812**	4,053,909,940
قبولات	**2,500,000,000**	-
كفالات:	**2,420,853,102**	2,375,868,232
لقاء دفع	***73,236,000***	*94,979,917*
لقاء حسن تنفيذ	***2,085,201,379***	*1,886,703,215*
لقاء اشتراك في مناقصات	***262,415,723***	*394,185,100*
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**4,984,306,635**	12,455,170,002
	20,932,236,549	18,884,948,174

يوضح الجدول أدناه التغيرات في أرصدة بنود خارج بيان المركز المالي وذلك حسب تصنيف المرحلة:

	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 31 كانون الأول 2018	**16,462,498,280**	**2,422,449,894**	**-**	**18,884,948,174**
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول إلى المرحلة الأولى	**(76,764,395)**	**76,764,395**	**-**	**-**
محول إلى المرحلة الثانية	**233,574,605**	**(678,419,605)**	**444,845,000**	**-**
محول إلى المرحلة الثالثة	**-**	**-**	**-**	**-**
التسهيلات الجديدة	**11,451,433,025**	**3,571,774,568**	**22,796,900**	**15,046,004,493**
التسهيلات المسددة	**(11,543,261,928)**	**(1,385,351,773)**	**-**	**(12,928,613,701)**
زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة	**1,096,486**	**209,532**	**-**	**1,306,018**
تعديلات ناتجة عن تغير سعر الصرف	**(70,375,994)**	**(1,032,441)**	**-**	**(71,408,435)**
رصيد 31 كانون الأول 2019	**16,458,200,079**	**4,006,394,570**	**467,641,900**	**20,932,236,549**

44 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية) (تتمة)

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:		
تستحق خلال سنة	-	-
مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد	**-**	**-**
ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:		
تستحق خلال سنة	**102,253,116**	24,572,781
تستحق خلال أكثر من سنة	**177,744,144**	22,666,199
مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد	**279,997,260**	47,238,980

45 القضايا القانونية

هناك عدة دعاوي قضائية عالقة كما في 31 كانون الأول 2019، ترى إدارة المجموعة والمستشار القانوني للمجموعة عدم وجود أثر جوهري لهذه الدعاوي على القوائم المالية الموحدة.

قامت إدارة الخزينة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام 2017، تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل معه.
لا يوجد أية أصول أو أرصدة أو مبالغ عائدة للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اقتصر أثر هذه العقوبات على تجميد أصول البنك لدى الشريك الاستراتيجي، كما أنّ جميع تعاملات البنك قانونية ومشروعة وموثقة بوثائق ومستندات رسمية، وقد قامت الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات والخطوات لتفادي أثر هذه العقوبات، وسيستمر البنك بعملياته بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المسموح بها، حيث أنّ المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها إلى سورية ولم يصدر أي قرار بمنع توريدها من أي جهة.
قامت إدارة البنك باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال للعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تمّ مؤخراً تقديم طلب لوزارة الخزانة الأمريكية/ مكتب مراقبة الأصول الأمريكي (OFAC) لإعادة النظر بموضوع العقوبات المفروضة على البنك، وما زالت إدارة البنك بانتظار النتائج حتى تاريخ إعداد البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2019.

46 توزيعات الأرباح (أسهم مجانية)

اجتمعت الهيئة العامة لمساهمي البنك بتاريخ 29 نيسان 2019 وأقرّت زيادة رأس مال البنك ليبلغ 6,000,000,000 ليرة سورية عن طريق توزيع أسهم مجانية بقيمة 750,000,000 ليرة سورية (بنسبة 14.28%)، وبتاريخ 26 آب 2019 صدرت الموافقة النهائية على إصدار أسهم الزيادة من قبل مجلس المفوضين في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. بلغت مصاريف زيادة رأس المال مبلغ 7,225,100 ليرة سورية متضمنة رسم طابع بمبلغ 3,450,100 ليرة سورية وبدل تسجيل الأسهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمبلغ 2,250,000 ورسم تسجيل وإيداع أسهم الزيادة في مركز المقاصة والحفظ المركزي في سوق دمشق للأوراق المالية بمبلغ 525,000 ليرة سورية وبدل تقديم طلب إصدار أسهم لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمبلغ 1,000,000 ليرة سورية.

47 أحداث لاحقة

تم تأكيد انتشار فايروس كورونا المستجد (COVID 19) في مطلع عام 2020، كما تم تصنيفه من قبل منظمة الصحة العالمية كجائحة خلال شهر آذار 2020.
ترى إدارة المجموعة أن هذا الحدث يعتبر من الأحداث اللاحقة التي وقعت بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد والتي لا تتطلب تعديلات.
قام الفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي لفايروس كورونا المستجد (COVID 19) باتخاذ إجراءات احترازية للحد من سرعة انتشار الفايروس تتضمن الإغلاق المؤقت لبعض الفعاليات الاقتصادية والتجارية، مما قد يؤثر سلباً على أنشطة هذه الفعاليات، وقد ينعكس هذا الأثر على المجموعة، لكن من الصعب عملياً تقديم أي تقدير كمي للآثار المحتملة على نتائج المجموعة.

48 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرصدة العام 2018 لتتناسب مع تصنيف الأرقام للسنة الحالية، ولم تؤثر عملية إعادة التصنيف هذه على حقوق الملكية أو صافي ربح السنة السابقة، ويلخص الجدول التالي المبالغ التي تم إعادة تصنيفها في بيان المركز المالي الموحد:

		التصنيف كما في 31 كانون الأول 2018	
		قبل إعادة التصنيف	بعد إعادة التصنيف
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	إعادة تبويب أرصدة غرفة التقاص	51,582,818,611	51,101,530,575
موجودات أخرى		1,794,721,044	2,276,009,080
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	إعادة تبويب ايداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ذات استحقاق أصلي أكثر من 3 أشهر	43,705,791,587	37,090,791,587
حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر		330,000,000	6,945,000,000
ذمم دائنة	إعادة تبويب إلى الحوالات وأوامر الدفع	1,389,261,156	-
مطلوبات أخرى		3,380,489,830	4,769,750,985